الخليجي
al khaliji
بنك الجيل القادم

إنطلاقة جديدة

التقرير السنوي ٢٠١٩

التحول الرؤيوي

الخليجي
al khaliji
بنك الجيل القادم

التقرير السنوي
للحوكمة ٢٠١٩

تقرير المدقق المستقل حول الحوكمة

تقرير التأكيد المستقل لمساهمي بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال بنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية

وفقاً للمادة ٢٤ من نظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، فقد قمنا بتنفيذ تأكيد محدود حول تقرير مجلس إدارة المجموعة حول الإمتثال لنظام حوكمة الشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادرعن هيئة قطر للأسواق المالية («نظام هيئة قطر للأسواق المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة المجموعة هو المسؤول عن إعداد تقرير حوكمة الشركات السنوي المرفق والذي يغطي، على الأقل، متطلبات المادة رقم (٤) من النظام.
في القسم (٣) من تقرير حوكمة الشركات السنوي، يقدم مجلس الإدارة تقريره حول الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة

مسؤولياتنا

إن مسؤولياتنا هي إبداء إستنتاج تأكيد محدود فيما إذا أتى إلى حد علمنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية، المذكورة في القسم (٣) من تقرير حوكمة الشركات السنوي لا يقدم صورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، لإمتثال المجموعة بنظام هيئة قطر للأسواق المالية بناءً على إجراءاتنا لإبداء إستنتاج تأكيد محدود.

لقد قمنا بتنفيذ أعمالنا وفقاً للمعيار الدولي لإرتباطات التأكيد ٣٠٠٠ (المعدل) «إرتباطات التأكيد الأخرى بخلاف عمليات مراجعة أو فحص المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن المجلس الدولي لمعايير التدقيق والتأكيد الدولية («IAASB»).

يتطلب هذا المعيار تخطيط وتنفيذ إجراءاتنا من أجل الحصول على تأكيد محدود حول ما إذا كان هناك أي شيء قد لفت إنتباهنا والذي يجعلنا نعتقد أن تقرير حوكمة الشركات السنوي الصادر عن مجلس الإدارة في القسم (٣)، ككل، لم يتم إعداده من جميع النواحي الجوهرية وفقاً لنظام هيئة قطر للأسواق المالية. إن نظام هيئة قطر للأسواق المالية يتضمن معايير يتم من خلالها تقييم مدى إمتثال المجموعة بهدف إستنتاج تأكيدنا المحدود.

تختلف الإجراءات التي يتم تنفيذها في مهام التأكيد المحدود من حيث طبيعتها وتوقيتها عن مهام التأكيد المعقول (بحيث تكون أقل منها). وبالتالي، فإن مستوى التأكيد الذي تم الحصول عليه في مهام التأكيد المحدود هو أقل بكثير من التأكيدات التي كان من الممكن الحصول عليها إذا كان قد تم القيام بمهام التأكيد المعقول. لم نقم بتقييم مدى الإجراءات الإضافية التي كان من الممكن إجراؤها فيما لو كانت هذه مهام تأكيد معقول.

تشتمل إجراءات تأكيدنا المحدود بشكل أساسي على إستفسارات من الإدارة ومراجعة السياسات والإجراءات والوثائق الأخرى لفهم إجراءات المجموعة المتبعة لتحديد متطلبات نظام هيئة قطر للأسواق المالية («المتطلبات») والإجراءات التي تعتمدها الإدارة للإمتثال بهذه المتطلبات والمنهجية التي إعتمدتها الإدارة لتقييم الإمتثال لهذه المتطلبات. عند الضرورة، قمنا بمراجعة الأدلة التي جمعتها الإدارة لتقييم الإمتثال للمتطلبات.

أوجه القصور الناتجة عن طبيعة المهمة

تخضع معلومات الأداء غير المالية لقيود وأوجه قصور أكثر من المعلومات المالية، نظراً لخصائص الموضوع والطرق المستخدمة لتحديد هذه المعلومات.

بسبب القيود الكامنة في تطبيق نظام هيئة قطر للأسواق المالية، تعتمد العديد من الإجراءات التي تتبعها المنشأة في تطبيق الحوكمة، على الموظفين الذين يقومون بتطبيق تلك الإجراءات وتفسيرهم لأهدافها وتقييمهم لما إذا كان إجراء الإمتثال تم تنفيذه بفعالية، وفي بعض الحالات لا يتم الاحتفاظ بأثر التدقيق.

جودة الرقابة وإستقلاليتنا

خلال قيامنا بعملنا، قمنا بالتأكد بإستقلاليتنا عن المجموعة وفقاً لمعايير السلوك الدولية ووفقاً لمتطلبات السلوك الأخرى ذات العلاقة لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك المحاسبين المهنيين»، والتي تقوم على المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني وقواعد السلوك المهني ذات العلاقة في دولة قطر. هذا، وقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات وإلتزامنا بالمسؤوليات الأخلاقية ووفقاً لمعايير السلوك الدولية.

تطبق شركتنا المعيار الدولي لمراقبة الجودة (١)، وبالتالي تحتفظ بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثقة المتعلقة بالإمتثال بالقواعد الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية حسب الإقتضاء.

معلومات أخرى

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن المعلومات الأخرى. تتكون المعلومات الأخرى من تقرير الحوكمة السنوي (ولكن لا يتضمن تقرير أعضاء مجلس الإدارة حول الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية المذكور في القسم (٣) من تقرير حوكمة الشركات السنوي) («بيان أعضاء مجلس الإدارة») والتي حصلنا عليها قبل تاريخ هذا التقرير.

إن إستنتاجنا حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال بتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية بما فيها النظام لا يتضمن المعلومات الأخرى، كما أننا لا نقدّم أي تأكيد أو إستنتاج حولها.

فيما يتعلق بمهامنا حول تقرير حوكمة الشركات الصادر عن مجلس الإدارة حول الإمتثال لنظام هيئة قطر للأسواق المالية، فإن مسؤوليتنا هي قراءة المعلومات الأخرى المحددة أعلاه، وبذلك، نقوم بتحديد فيما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى غير متوافقة جوهرياً مع تقرير مجلس الإدارة أو المعلومات التي حصلنا عليها أثناء قيامنا بهذه المهمة.

إذا ثبت لنا بناءاً على الإجراءات التي قمنا بها على المعلومات الأخرى التي حصلنا عليها من الإدارة قبل تاريخ هذا التقرير، بوجود أخطاء جوهرية، فإننا مطالبون بالإفصاح عن ذلك. ليس لدينا ما نبلغ عنه في هذا الصدد.

في حال إستنتجنا أثناء قراءتنا لتقرير الحوكمة السنوي وجود خطأ جوهري، فإننا مطالبون بالإبلاغ عن تلك المسائل إلى الأشخاص القائمين على الحوكمة.

الإستنتاج

بناءً على إجراءات التأكيد المحدود التي قمنا بها والأدلة التي تم الحصول عليها، لم يلفت إنتباهنا أي شيء يجعلنا نعتقد أن بيان مجلس الإدارة في القسم (٣) من تقرير حوكمة الشركات السنوي بشأن الإمتثال بنظام هيئة قطر للأسواق المالية، لا يقدم صورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

في الدوحة - قطر
٤ فبراير ٢٠٢٠

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

وليد سليم
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

تقرير المدقق المستقل حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية

تقرير التأكيد المستقل، لمساهمي بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع حول تقرير مجلس الإدارة عن تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

وفقًا للمادة ٢٤ من قانون الحوكمة للشركات والكيانات القانونية المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦، قمنا بتنفيذ مهمة تأكيد معقول حول تقرير مجلس الإدارة عن تقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية («تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية») كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤوليات أعضاء مجلس الإدارة والقائمين على الحوكمة

إن مجلس إدارة بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع («البنك») والشركات التابعة لها («المجموعة») هو المسؤول عن تطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية الفعالة المتعلقة بالتقارير المالية. تشمل هذه المسؤولية: التصميم والتطبيق والإحتفاظ بأنظمة الرقابة الداخلية المتعلقة بإعداد البيانات المالية خالية من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناتجة عن إحتيال أو خطأ وكذلك إختيار وتطبيق السياسات المحاسبية المناسبة؛ وإجراء تقديرات وأحكام محاسبية معقولة في مختلف الظروف.

قامت المجموعة بتقييم تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية لديها كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، بناءً على المعايير المحددة في الرقابة الداخلية – الإطار المتكامل الصادرة سنة ٢٠١٣ للجنة رعاية المنظمات («COSO Framework»).

تقدم إدارة المجموعة تقييم نظام الرقابة الداخلية لديها إلى مجلس الإدارة في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، والذي يتضمن:

- وصف أنظمة الرقابة المعمول بها داخل مكونات الرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات («COSO Framework»).
- وصف للنطاق الذي يغطي العمليات الجوهرية لأعمال المجموعة والكيانات في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛
- تقييم لتصميم وتطبيق وفعالية تشغيل أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية؛ و
- تقييم أوجه القصور في تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل في أنظمة الرقابة، إن وجدت، غير المعالجة، كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

مسؤولياتنا

تتثمل مسؤوليتنا في إبداء رأي تأكيد معقول عن عدالة عرض «تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية» المعروضة في القسم (٣,١٠) من تقرير الحوكمة السنوي بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، والتي تشمل الإستنتاج عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

لقد قمنا بتنفيذ مهمتنا وفقًا للمعايير الدولية لإرتباطات التأكيد (المعدّلة) «إرتباطات التأكيد بخلاف عمليات التدقيق أو مراجعة المعلومات المالية التاريخية» الصادرة عن مجلس معايير التدقيق والتأكيد الدولي («IAASB»). يتطلب هذا المعيار أن نخطط وننفذ إجراءاتنا للحصول على تأكيد معقول حول ما إذا كان تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية تم عرضه بصورة عادلة. يشتمل الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework") على المعايير التي يتم بموجبها تقييم الرقابة الداخلية حول التقارير المالية للمجموعة لغرض إبداء رأي تأكيد معقول.

تتطلب مهمة التأكيد لإصدار رأي ضمان معقول حول تقرير المديرين حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية، على تنفيذ إجراءات للحصول على أدلة حول عدالة عرض التقرير. تضمنت إجراءاتنا المتعلقة بتقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية ما يلي:

- الحصول على فهم لعناصر المجموعة للرقابة الداخلية على النحو المحدد في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework») ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.
- الحصول على فهم لنطاق العمليات والشركات الجوهرية، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية؛
- إجراء تقييم للمخاطر لجميع أرصدة الحسابات الجوهرية، وتصنيفات المعاملات والإفصاحات داخل المجموعة للعمليات والكيانات الجوهرية، ومقارنة ذلك بما ورد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية؛
- الحصول على إختبارات الإدارة لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لنظام الرقابة الداخلي حول التقارير المالية، وتقييم مدى كفاية إجراءات الإختبار التي تقوم بها الإدارة ودقة إستنتاجات الإدارة التي تم التوصل إليها حول كل نظام رقابة داخلي تم إختباره؛
- فحص مستقل لتصميم وتطبيق وفعالية التشغيل لأنظمة الرقابة الداخلية التي تعالج المخاطر الجوهرية للأخطاء المادية والقيام بإعادة تقييم نسبة من إختبارات الإدارة للمخاطر الطبيعية للأخطاء المادية.
- تقييم شدة أوجه القصور في الرقابة الداخلية غير المعالجة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، ومقارنتها بالتقييم الوارد في تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية، حسب الإقتضاء.

تتمثل مكونات الرقابة الداخلية كما عُرفت في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات («COSO Framework») من بيئة الرقابة، تقييم المخاطر، أنشطة الرقابة، المعلومات والإتصال، والمراقبة.

لقد قمنا بإجراءات للإستنتاج حول مخاطر وجود أخطاء مادية في العمليات الجوهرية مع الأخذ في الإعتبار طبيعة وقيمة رصيد الحساب أو تصنيف المعاملة أو الإفصاح ذات الصلة.

تعتبر العملية جوهرية إذا كان من المتوقع بشكل معقول أن تؤثر أي أخطاء ناتجة عن الغش أو الخطأ في سير المعاملات أو مبلغ البيانات المالية، على قرارات مستخدمي البيانات المالية. لغرض هذه المهمة، فإن العمليات التي تم تحديدها على أنها جوهرية هي: أنظمة الرقابة على الشركة ككل، عمليات الخزينة، ودائع عملاء، قروض وسلف مقدمة لعملاء، إيرادات عمولات، إعداد البيانات المالية، أنظمة الرقابة العامة على تكنولوجيا المعلومات.

تعتمد إجراءات إختبار تصميم وتطبيق وفعالية التشغيل للرقابة الداخلية على حُكمنا بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء المادية التي تم تحديدها والتي تنطوي على مزيج من الإستفسار والتحقق وإعادة التقييم ومراجعة الأدلة.

في إعتقادنا أن الأدلة التي حصلنا عليها كافية وملاءمة لتوفير أساس لإستنتاجنا بشأن عدالة عرض تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على البيانات المالية.

معنى الرقابة الداخلية حول التقارير المالية

إن الرقابة الداخلية للمنشأة حول التقارير المالية هي عملية مصممة لتوفير ضمان معقول فيما يتعلق بموثوقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية لأغراض خارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية. تشمل الرقابة الداخلية حول التقارير المالية لأي منشأة السياسات والإجراءات التي:

١. تتعلق بحفظ السجلات التي، وبتفصيل معقول، تعكس دقة وعدالة المعاملات والتصرف في أصول المنشأة؛
٢. توفير تأكيد معقول بأن المعاملات يتم تسجيلها بالشكل المطلوب الذي يسمح بإعداد البيانات المالية وفقًا للمبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وأن المبالغ المستلمة ونفقات المنشأة لا تتم إلا وفقًا لصلاحيات إدارة المنشأة، و
٣. توفير ضمان معقول فيما يتعلق بمنع أو الإكتشاف في الوقت الصحيح، للإستحواذ غير المصرح به أو إستخدام أو التصرف بموجودات المنشأة بشكل قد يكون له تأثير جوهري على البيانات المالية، والتي من المتوقع أن تؤثر بشكل معقول على قرارات مستخدمي البيانات المالية.

القيود المتأصلة

نظرًا للقيود المتأصلة في الرقابة الداخلية حول التقارير المالية، بما في ذلك إحتمال التواطؤ أو تجاوز الإدارة بشكل غير صحيح للضوابط الداخلية، قد تحدث أخطاء جوهرية بسبب خطأ أو إحتيال ولا يمكن إكتشافها. لذلك، قد لا تمنع الرقابة الداخلية حول التقارير المالية أو تكشف عن جميع الأخطاء أو الإهمال في سير المعاملات أو الإبلاغ عنها، وبالتالي لا يمكن أن توفر تأكيداً مطلقًا بتحقيق أهداف الرقابة.

بالإضافة إلى ذلك، فإن توقعات أي تقييم للرقابة الداخلية حول التقارير المالية للفترات المستقبلية عرضة لخطر أن الرقابة الداخلية حول التقارير المالية قد تصبح غير كافية بسبب التغييرات في الظروف، أو أن درجة الإمتثال للسياسات أو الإجراءات قد تكون عرضة للتدهور.

إستقلاليتنا والرقابة على الجودة

خلال قيامنا بعملنا، لقد إلتزمنا بالإستقلالية والمتطلبات الأخلاقية الأخرى وفقاً لمعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين «قواعد السلوك للمحاسبين المهنيين» الصادرة عن مجلس معايير السلوك الدولي للمحاسبين، والتي تستند إلى المبادئ الأساسية للنزاهة والموضوعية والكفاءة المهنية والعناية الواجبة والسرية والسلوك المهني والمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة في دولة قطر. لقد إلتزمنا بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقًا لهذه المتطلبات ومعايير السلوك الدولية لمجلس المحاسبين.

تطبق الشركة المعيار الدولي على مراقبة الجودة رقم (١) وتحتفظ وفقًا لذلك بنظام شامل لمراقبة الجودة بما في ذلك السياسات والإجراءات الموثّقة المتعلقة بالإمتثال للمتطلبات الأخلاقية والمعايير المهنية والمتطلبات القانونية والتنظيمية المعمول بها.

الرأي

في رأينا أن تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية حول التقارير المالية في القسم ٣,١٠ من تقرير الحوكمة السنوي، تم بيانه بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، بناءً على المعايير الواردة في الإطار الصادر عن لجنة رعاية المنظمات ("COSO Framework")، متضمناً كل من إستنتاج مجلس الإدارة عن فعالية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل الرقابة الداخلية حول البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

في الدوحة - قطر
٤ فبراير ٢٠٢٠

عن ديلويت آند توش
فرع قطر

وليد سليم
شريك
سجل مراقبي الحسابات رقم (٣١٩)
سجل مدققي الحسابات لدى هيئة قطر للأسواق المالية رقم (١٢٠١٥٦)

التقرير السنوي للحوكمة ٢٠١٩

١- مقدمة

أعدّ مجلس الإدارة هذا التقرير إمتثالاً لتعليمات مصرف قطر المركزي بشأن حوكمة البنوك الصادرة بالتعميم رقم ٢٠١٥/٦٨ وقوانين وتشريعات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة المنطبقة على بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع. (المشار إليه فيما يلي بعبارة «البنك» و/أو «الخليجي» و/أو «الشركة») بما في ذلك نظام حوكمة الشركات المساهمة المدرجة في السوق الرئيسية الصادر بقرار مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ ونظام الطرح والإدراج وتعليمات وقواعد التعامل في بورصة قطر وكذلك قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والنظام الأساسي للبنك (يشار إليها مجتمعة بعبارة «قوانين الحوكمة») وهو متوفر بصورة دائمة على الموقع الالكتروني للخليجي (www.alkhaliji.com).

يصف هذا التقرير الإجراءات التي يتبعها الخليجي في تطبيق قوانين الحوكمة السالفة الذكر ويتضمن جميع الإفصاحات المطلوبة بموجبها ويخلص بتقرير مجلس الإدارة عن تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة وكذلك تقرير المجلس حول نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

٢- إجراءات التطبيق

٢-١ في ما يخص منظومة الحوكمة

تم وضع نظام شامل للحوكمة الرشيدة ضمن مجموعة الخليجي يُعنى بالحفاظ على حقوق المساهمين وضمان معاملة مختلف فئاتهم بصورة عادلة مع التركيز على متطلبات الإفصاح عن المعلومات وضمان شفافيتها بالإضافة إلى المسؤوليات والواجبات المناطة بمجلس الإدارة، ويشمل ذلك الأنظمة والسياسات والإجراءات التي تضمن المحاسبة والمساءلة بشكل ملائم والنزاهة والشفافية في مزاولة البنك لأعماله وأنشطته.

يحدد هذا النظام توزيع الأدوار والمسؤوليات ويضمن فصل السلطات كما يحدد متطلبات الإفصاح والشفافية على جميع المستويات ويشمل ذلك مجلس الإدارة نفسه واللجان المنبثقة عنه والإدارة العليا والتدقيق الداخلي والمدققين المستقلين وأجهزة الرقابة الداخلية ويكفل التعاون مع الجهات الرقابية والتنظيمية.

إن نظام الحوكمة في الخليجي محدد في ميثاق الحوكمة للمجموعة الموافق عليه من مجلس الإدارة الذي يرسم السياسات والممارسات المعتمدة للحوكمة ضمن البنك. تم إعداد الميثاق بما يتماشى مع متطلبات الجهات الرقابية المحلية على مستوى الحوكمة والشفافية والإفصاح مع الأخذ بعين الاعتبار متطلبات الحوكمة المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك. وعلى مستوى المجموعة، فإن الخليجي ملتزم بمتطلبات الحوكمة بما يتوافق مع البيئة الرقابية في الدول الأخرى التي يعمل فيها. ويحدد الميثاق المذكور السياسة الشاملة لمبادىء الحوكمة المطبقة في الخليجي ويضع الأسس التي يستند إليها نظام الحوكمة في البنك وكذلك تكوين وإجراءات عمل الأجهزة التي يضمّها.

يمكن الإطلاع على ميثاق الحوكمة المشار اليه على الموقع الإلكتروني للخليجي (www.alkhaliji.com).

مجلس الإدارة هو المسؤول الأول والأخير عن الحوكمة في الخليجي والرقابة على الكيانات والشركات التابعة له ويتفانى المجلس بالحفاظ على أعلى معايير السلوك الأخلاقي في تطبيق مبادئ الحوكمة بغية أداء مسؤولياته الكاملة أمام مساهمي الخليجي وخدمتهم بنزاهة وصدق واستقامة.

٢-٢ في ما يخص مجلس الإدارة

الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المادة (٣١) منه الشروط الواجب توافرها في عضو مجلس الإدارة حيث تتطابق هذه الشروط مع متطلبات قوانين الحوكمة المنطبقة. فضلاً عن ذلك، قام مجلس الإدارة بوضع لائحة مكتوبة تحدد إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة وتم إقرارها من قبل الجمعية العامة المنعقدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ وتحدد اللائحة بشكل تفصيلي شروط الترشح ومعايير التأهل والتقييم وما إلى ذلك من أمور تنظيمية لعملية الترشّح واختيار أعضاء مجلس الإدارة وقد تم إعداد اللائحة وفقاً لقوانين الحوكمة ذات الصلة. لم يطرأ أي تعديل على اللائحة منذ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين حتى تاريخه. يمكن الإطلاع على النظام الأساسي ولائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة على الموقع الإلكتروني للخليجي (www.alkhaliji.com).

تشكيل المجلس

يحدد النظام الأساسي للبنك وخصوصاً المواد ٣١ و٣٢ و٤٨ منه كيفية تشكيل المجلس ولجانه وجميع تلك المواد تستوفي متطلبات قوانين الحوكمة. يتألف مجلس إدارة الخليجي حالياً من تسعة أعضاء أكثريتهم غير تنفيذيين (٨ من أصل ٩) من بينهم ثلاثة مستقلين. لمزيد من التفاصيل حول تشكيل مجلس الإدارة، يرجى مراجعة قسم إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٣-٢» بعنوان «مجلس الإدارة».

حظر المناصب

قام جميع أعضاء مجلس الإدارة خلال اجتماع المجلس المنعقد بتاريخ ٨ ديسمبر ٢٠١٩ بتجديد الإقرار السنوي لعدم الجمع بين المناصب المحظور عليهم الجمع بينها وفقاً للقوانين المنطبقة وقاموا بتوقيع إقرار كتابي بذلك وتم حفظ تلك الإقرارات في عهدة أمين السرّ. فضلاً عن ذلك، تضع المادتين (١١) و(١٢) من لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة التي أقرتها الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ شرطاً لقبول الترشح بألا يكون المترشح لعضوية المجلس متولياً لأي منصب يحظر عليه قانوناً الجمع بينه وبين عضوية مجلس إدارة الخليجي وأن يقدم تعهداً وإقراراً كتابياً بذلك.

الوظائف والمهام الرئيسية للمجلس

يعمل مجلس الإدارة ضمن ميثاق مكتوب تم وضعه والموافقة عليه من قبل المجلس وجرت مراجعته من قبل إحدى الجهات الاستشارية المستقلة لضمان توافقه مع القوانين والأنظمة ذات الصلة المعمول بها في قطر والنظام الأساسي للبنك وأفضل الممارسات في مجال الحوكمة. يحدد الميثاق كيفية تشكيل المجلس واختيار أعضائه ورئيسه، بالإضافة إلى آلية تنظيم الاجتماعات، وسياسة تدريب وتقييم أعضاء المجلس ولجانه، وتحديد المكافآت والمسؤوليات والاختصاصات المناطة بالمجلس ويضع تفصيلاً دقيقاً لوظائف المجلس وأنواع المعاملات الجوهرية التي تحتاج لموافقته نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر تحديد الاستراتيجيات ومستويات المخاطر ورسم السياسات على مختلف الأصعدة كما يضم وصفاً شاملاً للمسائل المطلوب النظر فيها من قبل المجلس والمسائل التي تصبّ تحت إطار تضارب المصالح وفقدان الأهلية. الميثاق متوفر على الموقع الإلكتروني للخليجي.

فيما يلي القضايا الرئيسية التي استعرضها المجلس ولجانه وأصدر قراراته بشأنها في العام ٢٠١٩ والتي تعطي لمحة إضافية عن أبرز المسائل التي ترفع للمجلس أو اللجان للموافقة عليها::

- الموافقة على البيانات المالية المرحلية والختامية للسنة المالية ٢٠١٩
- الموافقة على الاستراتيجية الجديدة المتوسطة الأجل للبنك للأعوام ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٢
- تحديد نسب توزيع الأرباح والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليها
- الموافقة على الموازنة العامة لمجموعة الخليجي للعام ٢٠٢٠
- ترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٠ والتوصية للجمعية العامة بالموافقة عليه
- المراجعة الدورية لخطة رأس المال ونتائج اختبارات الضغط والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال للعام ٢٠١٩
- الموافقة على الأهداف المقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك لسنة ٢٠١٩
- التوصية للجمعية العامة بالموافقة على تجزئة القيمة الإسمية للسهم من ١٠ ريالات إلى ريال قطري واحد للسهم امتثالاً لتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية ذات الصلة
- النظر في سياسات مختلفة للمكافآت والموارد البشرية والموافقة عليها
- إجراء بعض التعيينات على مستوى الإدارة العليا
- تقييم أداء المجلس واللجان والإدارة التنفيذية واقتراح مكافآت الأعضاء على الجمعية العامة
- مراجعة خطة التعاقب الوظيفي والموافقة عليها ورفعها للمصرف المركزي
- الموافقة على التقرير السنوي للحوكمة
- الموافقة على تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية
- دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية للانعقاد والموافقة على جدول أعمال الجمعيتين
- الموافقة على عدد من البنود المتعلقة بأعمال البنك وأنشطته بما في ذلك الموافقة على عدد من الخطط والسياسات الجديدة وتعديل سياسات الحوكمة واتخاذ بعض الإجراءات حول حوكمة البنك بهدف تحسينها وبقاء التزامها بالقوانين المنطبقة

أبرز النظم والسياسات والآليات التي وضعها مجلس الإدارة

تضمّ منظومة الحوكمة عدداً من السياسات الاستراتيجية والإجرائية والنظم واللوائح والآليات التي وضعها مجلس الإدارة مجتمعاً أو من خلال اللجان المنبثقة عنه والتي تعتبر مهمة ورئيسية في عمل البنك ويقوم المجلس بمراجعات دورية لها بما يضمن بقاءها محدثة ويتم الإشراف على التقيد بها من قبل أجهزة الرقابة الداخلية في البنك ورفع التقارير للمجلس بشأن أي مخالفات للسياسات المعتمدة من المجلس، إن وجدت، لاتخاذ الإجراء اللازم. تم نشر بعض تلك السياسات على الموقع الإلكتروني للخليجي. ومن أهم تلك السياسات والنظم:

١. االستراتيجية الأعمال المتوسطة الأجل للأعوام ٢٠٢٠–٢٠٢١–٢٠٢٢
٢. الموازنة العامة للعام ٢٠٢٠
٣. الهيكل التنظيمي للمجموعة (للاطلاع على الهيكل التنظيمي المعتمد، يرجى مراجعة قسم إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٣–٦» بعنوان « الهيكل التنظيمي للمجموعة المعتمد من مجلس الإدارة»).
٤. خطة رأس المال وإجراءات التقييم الداخلي لكفاية رأس المال (ICAAP)
٥. سياسة مكتوبة لتنظيم السلوك المهني التي تضع قواعد تحدد المسؤوليات والممارسات المهنية والسلوكية المناسبة لأعضاء مجلس إدارة وموظفي الخليجي.وتوضح هذه السياسة المبادئ والقيم المشتركة التي يُسترشد بها في اتخاذ القرارات وتطبيق الإجراءات والنظم في الخليجي على النحو الذي يسهم في تحقيق تطلعات أصحاب المصلحة الرئيسيين، واحترام حقوق جميع من له صلة بعمليات البنك وأنشطته
٦. سياسة مكتوبة لتفويض الصلاحيات والسلطات
٧. لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة التي أعدتها لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بتكليف من مجلس الإدارة وأقرتها الجمعية العامة للمساهمين بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ وتضع تلك اللائحة معايير وإجراءات واضحة ومحددة لعضوية المجلس بما في ذلك إجراءات ترشيح وانتخاب أعضاء المجلس سواء المستقلين أو غير المستقلين وكذلك تحديد شروط التأهيل والملاءمة وما إلى ذلك من أمور تنظيمية لعضوية المجلس
٨. نظام لقياس الأداء العام للبنك وذلك من خلال بطاقة قياس الأداء المتوازن التي تحدد الأهداف المالية وغير المالية للمجموعة ككل وترفع لمجلس الإدارة لمناقشتها والموافقة عليها في بداية كل عام ثم ترفع تقارير دورية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة وكذلك البيانات المالية المرحلية خلال الاجتماعات الدورية للمجلس
٩. سياسة وإجراءات للمكافآت التي يحصل عليها أعضاء مجلس الإدارة تعرض سنوياً بموجب هذا التقرير على الجمعية العامة لإقرارها (للاطلاع على تلك السياسة، يرجى مراجعة قسم إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٣–٧» بعنوان «المكافآت والحوافز»)
١٠. سياسة وإجراءات للمكافآت والحوافز للإدارة التنفيذية والعاملين في البنك تعرض سنوياً بموجب هذا التقرير على الجمعية العامة لإقرارها (للاطلاع على تلك السياسة، يرجى مراجعة قسم إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٣–٧» بعنوان «المكافآت والحوافز»)
١١. سياسات وإجراءات مختلفة لإدارة المخاطر
١٢. سياسات وإجراءات مالية ومحاسبية مختلفة
١٣. سياسات وإجراءات لمراقبة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

١٥. ميثاق التدقيق الداخلي وإجراءات الرقابة
١٦. سياسة وإجراءات الرقابة الداخلية على التقارير المالية
١٧. سياسة للتعاقد مع المدققين الخارجيين تتوافق مع القوانين والأنظمة ذات الصلة ومن ضمنها تعليمات مصرف قطر المركزي ونظام المدققين الخارجيين والمقيمين الماليين الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية
١٨. سياسة مكتوبة للموارد البشرية وسياسة الصحة والسلامة وبرامج تعريفية سواء للموظفين أو لأعضاء مجلس الإدارة
١٩. ميثاق الحوكمة للمجموعة وسياسة حوكمة الشركات التابعة
٢٠. سياسة المشتريات وتنظيم العلاقات مع الموردين
٢١. سياسة المجموعة لمعالجة شكاوى العملاء
٢٢. سياسة مكتوبة لتنظيم المسؤولية الاجتماعة للشركة
٢٣. سياسة وآلية الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات
٢٤. لوائح تنفيذية لإدارة تضارب المصالح والتعامل مع الأطراف ذي العلاقة لتفعيل الإجراءات التي يمكن من خلالها للخليجي أو أي من شركاته التابعة الدخول في صفقة أو نشاط تجاري يخص طرف ذو علاقة (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة «٢-٤» أدناه في القسم المعنون «تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة»).
٢٥. سياسة الإفصاح والشفافية التي تضع نظاماً شاملاً للإفصاح (لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة «٢-٤» أدناه في القسم المعنون «الإفصاح»).

مسؤوليات المجلس والتزامات الأعضاء

يتحمل مجلس الإدارة مسؤولية إدارة الشركة وفقاً للنظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة ويقوم المجلس من خلال اجتماعاته الدورية واجتماعات اللجان المنبثقة عنه بالإشراف على عمل الإدارة العليا والنظر في التقارير المرفوعة إليه ومناقشة المواضيع المطروحة أمامه للدراسة مع الإدارة العليا تمهيداً لاتخاذ القرار المناسب فيها ويطلب المجلس تقارير دورية عن أية قرارات جوهرية يتخذها لكي يبقى على اطلاع بكافة المستجدات ولضمان المساءلة والمحاسبة. بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب. فضلا عن ذلك، وضع ووافق مجلس الإدارة على سياسة مكتوبة لتفويض السلطات والصلاحيات لضمان قيام المجلس بأداء مهامه على نحو محايد دون أي تأثير ناتج عن علاقاته مع الإدارة التنفيذية حيث تم فصل وظائف وسلطات مجلس إدارة الخليجي عن وظائف وسلطات الإدارة التنفيذية وتقوم تلك السياسة بشكل أساسي على توزيع الصلاحيات وفقاً لتسلسل هرمي معيّن يضمن مشاركة الجميع في عملية صنع القرار ضمن ضوابط معيّنة ووفقاً للقوانين والنظام الأساسي للبنك.

إن مجلس الإدارة مسؤول عن التقيّد بالقوانين والأنظمة النافذة والنظام الأساسي للبنك ولهذه الغاية وضع المجلس آليات داخلية لمراجعة أي سياسات أو مسائل تعرض على المجلس وتقييمها من النواحي القانونية والتنظيمية والرقابية ويتم بصورة دورية مراجعة أي سياسات موافق عليها من المجلس بما في ذلك سياسات الحوكمة وينظر المجلس في أي توصيات لتعديل تلك السياسات لضمان بقائها محدّثة وذات صلة وقد قام المجلس خلال العام ٢٠١٩ بمناقشة ومراجعة العديد من السياسات واللوائح المعمول بها في البنك على ضوء المتغيرات في القوانين والأنظمة.

إن جميع أعضاء مجلس الإدارة الحالي هم من كبار الشخصيات المرموقة في قطر والمنطقة ويتمتعون بخبرات طويلة وكفاءات عالية في جميع أوجه عمل البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة ويؤدون مهامهم بتجرّد واستقلالية ويساهمون في تقديم النصح والمشورة إلى المجلس ويتميزون بالمشاركة البناءة والتفاعل بشكل موضوعي مع أعمال المجلس. ويشارك الأعضاء المستقلون وغير التنفيذيون في لجان المجلس بما فيها وبشكل خاص لجنة التدقيق ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت ويبدي هؤلاء الأعضاء رأياً مستقلاً بشأن المسائل الاستراتيجية وأعمال البنك وأنشطته، ويشرفون على أداء البنك ويحرصون على التأكد من التزامه بمبادئ الحوكمة وبالأنظمة والقوانين المعمول بها.

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة قسم «إفصاحات الحوكمة» ادناه تحت الفقرة «٣-٤» بعنوان «الاجتماعات والحضور».

بالإضافة إلى ميثاق مجلس الإدارة الذي يحدد مسؤوليات ومهام المجلس، تم وضع قواعد السلوك المهني لمجلس الإدارة لتعريف وتحديد الواجبات والالتزامات المهنية والأخلاقية لأعضاء مجلس الإدارة وقد أقرّ كل عضو من أعضاء المجلس كتابياً باطلاعه على هذه الواجبات والتزامه بها وأجرى الإفصاحات اللازمة بموجبها. وتلزم هذه القواعد مجلس إدارة الخليجي بواجبات العناية والإخلاص والعمل بحسن نية والاهتمام اللازم بما يصب في مصلحة البنك والمساهمين كافة. ويتحمل كل عضو من أعضاء المجلس واجب العناية بالمتطلبات المالية والقانونية للبنك كما يحرص أعضاء المجلس على عدم وجود أي تضارب للمصالح ضمن عملهم في المجلس وعلى وضع مصالح البنك فوق كل اعتبار شخصي. وقد تم وضع إجراءات داخلية لإدارة أي تضارب محتمل في المصالح على مستوى المجلس كما يقوم المجلس من خلال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت بتقييم عمل المجلس والأعضاء ومدى التزامهم بمسؤولياتهم وواجباتهم المذكورة.

هذا وتضع لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة شرطاً للتأهل لعضوية المجلس يقضي بتقديم أي مرشح تعهّد كتابي من عضو مجلس الإدارة بالتقيّد بجميع القوانين والأنظمة وإجراء الإفصاحات اللازمة وفقاً للقانون وتعليمات مصرف قطر المركزي وهيئة قطر للأسواق المالية.

رئيس المجلس

وفقاً للمادة (٣٧) من النظام الأساسي للبنك فإن رئيس مجلس الإدارة هو رئيس الشركة ويمثلها لدى الغير وأمام القضاء ويحدد ميثاق مجلس الإدارة دوره وواجباته وفقاً للقوانين والأنظمة والنظام الأساسي للبنك.

يتولى سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وفي هذا الجمع غاية استراتيجية تخدم المصلحة العليا للبنك. غير أن سعادته لا يمارس عملاً تنفيذياً يومياً حيث يقوم الرئيس التنفيذي للمجموعة، السيد فهد آل خليفة، بأداء مهامه على رأس الإدارة التنفيذية في حين يعتبر العضو المنتدب صلة الوصل بين مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وقد جرى الفصل بين منصبي رئيس مجلس الإدارة/العضو المنتدب والرئيس التنفيذي في النظام الأساسي وميثاق مجلس الإدارة وميثاق الحوكمة.

يشرف الرئيس على عمل مجلس الإدارة بحيث يحرص على مشاركة جميع الأعضاء مشاركة فاعلة في إدارة البنك سواء من خلال الاجتماعات الدورية أو التواصل المستمر ويحرص الرئيس على أن يحصل جميع الأعضاء على جميع المعلومات اللازمة وتقارير واضحة عن كافة المسائل التي ترفع للمجلس قبل وقت كاف من أي اجتماع لمجلس الإدارة حتى يتسنى للأعضاء الإعداد جيداً للاجتماعات بما يسمح لهم باتخاذ قرارات مستنيرة. كما يحرص الرئيس على أن يستلم كل عضو من أعضاء المجلس الدعوة وجدول الأعمال قبل أسبوعين على الأقل من كل اجتماع مقرر للمجلس لكي يتسنى لهم الاطلاع عليه وإضافة أي بنود يريدونها وفي كل اجتماع يحرص الرئيس على الحصول على موافقة الأعضاء على جدول الأعمال قبل الشروع في المداولات.

تمنع المادة (٤٨) من النظام الأساسي للبنك وكذلك ميثاق الحوكمة وميثاق مجلس الإدارة أن يشارك الرئيس في أي لجنة منبثقة عن المجلس. وبالفعل، فإن رئيس مجلس الإدارة لا يشارك في أي لجنة من لجان المجلس. وعلى مستوى المساهمين، يحرص الرئيس على التواصل الدائم مع جميع المساهمين للوقوف عند آرائهم خصوصاً في المسائل الأساسية والاستراتيجية.

لمزيد من التفاصيل حول رئيس مجلس الإدارة، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٣-٢» بعنوان «مجلس الإدارة».

اللجان وتفويض المهام

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وقد تم تشكيل اللجان وفقاً لقوانين الحوكمة والمتطلبات الخاصة بعمل البنوك. تعمل جميع تلك اللجان وفقاً لمواثيق مكتوبة خاصة بها تمت الموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة وترفع القرارات التي تتخذ على مستوى اللجان إلى مجلس الإدارة مجتمعاً للمصادقة عليها.

لمزيد من التفاصيل حول اللجان وأعمالها، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٣-٣» بعنوان «لجان المجلس».

آلية عمل المجلس

يحدد النظام الأساسي خصوصاً في المواد (٣٨) و(٣٩) و(٤٠) و(٤٣) منه وكذلك ميثاق مجلس الإدارة آلية عمل المجلس سواء من حيث الدعوة للاجتماع وعدد اجتماعات المجلس وآلية اتخاذ القرارات وما إلى ذلك من متطلبات لعمل المجلس وجميعها ملتزم بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. وفيما يلي الإجراءات الرئيسية لعمل المجلس:

- تتم الموافقة على الجدول الزمني لاجتماعات وأنشطة مجلس الإدارة ولجانه عند نهاية كل عام ويحدد هذا الجدول أعمال وأنشطة ومواعيد اجتماعات المجلس ولجانه في العام المقبل. في العام ٢٠١٩، عقد المجلس ستة اجتماعات بمعدل ساعتين ونصف الساعة لكل اجتماع. وبلغت نسبة الحضور الإجمالي سبعة من أصل تسعة أعضاء لكل اجتماع
- ترسل الدعوة وجدول الأعمال إلى أعضاء مجلس الإدارة قبل أسبوعين على الأقل من تاريخ الاجتماع تليها التقارير والوثائق والمستندات الداعمة لإفساح المجال أمام الأعضاء للاستعداد والتحضير لمناقشة كل بند على جدول الأعمال. ويجوز لأعضاء المجلس طلب أي توضيحات أو معلومات إضافية من خلال أمين سرّ مجلس الإدارة في أي وقت
- يتم الإفصاح عن تاريخ اجتماع المجلس وأبرز بنود جدول الأعمال إلى بورصة قطر قبل أسبوعين على الأقل من موعد انعقاده
- في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقدم الرئيس التنفيذي تقريراً دورياً إلى المجلس عن أهم المستجدات والتطورات والأنشطة والمشاريع والمبادرات الرئيسية للبنك. ويناقش المجلس أيضاً القضايا الرئيسية المتعلقة بكل إدارة في البنك وتتم دعوة رؤساء الإدارات للانضمام إلى الاجتماعات لتعزيز فهم الأعضاء للقضايا المتعلقة باقتراحاتهم
- بالإضافة إلى اجتماعات المجلس، يجتمع رئيس المجلس، بشكل منفصل وبدون حضور الإدارة العليا للبنك، مع أعضاء المجلس ورؤساء اللجان على انفراد لمناقشة أداء الإدارة والقضايا الأخرى التي تتطلب مراقبة المجلس لها عن كثب
- يجوز للمجلس وفقاً لميثاقه الاستعانة بجهات استشارية مستقلة في أي وقت لمساعدته على القيام بمهامه ومسؤولياته
- يتعين على الأعضاء الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال. ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في التصويت على مثل تلك البنود
- يتم الإفصاح عن القرارات الرئيسية التي يتخذها المجلس مباشرة بعد انتهاء الاجتماع إلى بورصة قطر وتنشر على الموقع الإلكتروني للخليجي وفي الصحف المحلية

أمين السرّ

عيّن مجلس إدارة الخليجي بموجب القرار رقم ٢٠١٣/٤٥/٢ أميناً للسر يعمل ضمن وحدة مستقلة تتبع مباشرة لرئيس مجلس الإدارة وقد تم تجديد هذا التعيين بالقرار رقم ٢٠١٨/٧٨/٣ عقب انتخاب المجلس الجديد من قبل الجمعية العامة السنوية في ٢٧ فبراير ٢٠١٨. كما قام المجلس بالمصادقة على الميثاق الخاص بأعمال ومسؤوليات أمين السرّ والمهام المناطة بدوره والتي تم وضعها وفقاً لمتطلبات قوانين الحوكمة المنطبقة. ويعمل أمين السرّ عن كثب مع رئيس المجلس ورؤساء لجان المجلس للإعداد لاجتماعات المجلس واجتماعات اللجان كما ويلعب دوراً أساسيا في تسهيل الاتصالات بين أعضاء المجلس والإدارة العليا. وبالإضافة إلى ذلك، يتولى أمين السرّ في الخليجي الإشراف على تنفيذ إطار الحوكمة بالبنك. يتولى حالياً مهام أمانة سرّ مجلس الإدارة السيد طوني مرهج الذي يحمل شهادة ماجستير في الترجمة القانونية وعلوم اللغات. لم يملك السيد مرهج أي أسهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

تقييم الأداء

على مستوى مجلس الإدارة، تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت إجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجانه وفقاً لآلية محددة للتقييم تأخذ بعين الاعتبار، من بين أمور اخرى، الحضور والمشاركة في اجتماعات المجلس واللجان، وتقوم اللجنة برفع توصياتها حول هذا الموضوع إلى مجلس الإدارة مجتمعاً لاتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل تحسين الأداء وتطويره. إلى جانب ذلك، يجتمع رئيس مجلس الإدارة بكل عضو على انفراد لمناقشة سُبل تطوير المجلس ولجانه. وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم تم إجراؤه كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى المجلس واللجان المنبثقة عنه تعمل بشكل جيد ولا توجد أية مخاوف جديّة بهذا الصدد.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، تم وضع نظام لقياس الأداء العام للبنك وذلك من خلال بطاقة قياس الأداء المتوازن (أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard) التي تحدد الأهداف المالية وغير المالية للمجموعة ككل وترفع لمجلس الإدارة لمناقشتها والموافقة عليها في بداية كل عام ثم ترفع تقارير دورية عن التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة. ويقوم نظام التقييم هذا على منهجية علمية لتقييم وقياس أداء البنك والتي تقوم على تحويل الأهداف الاستراتيجية للبنك أو الأهداف المنشودة على المدى الطويل إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم. وتقدم هذه المنهجية عرضاً عملياً موحداً للإنجازات المالية وغير المالية للبنك بشكل منهجي وترتبط ارتباطاً مباشراً ببرنامج المكافآت المعتمد بالبنك بحيث تستند المكافآت الفردية إلى الأداء الوظيفي لكل فرد وإنجازه للأهداف المقررة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة. حتى نهاية ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أنجز البنك مجمل الأهداف المالية وغير المالية التي كانت مقررة ضمن بطاقة قياس الأداء للعام ٢٠١٩.

لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون إفصاحات الحوكمة أدناه تحت الفقرة «٣-٤» بعنوان «الاجتماعات والحضور» وتحت الفقرة «٣-٧» بعنوان «المكافآت والحوافز».

التدريب والتثقيف والتوعية

على مستوى مجلس الإدارة، ينصّ ميثاق مجلس الإدارة على ضرورة توفير التدريب المستمر لأعضاء مجلس الإدارة بهدف تعزيز مهاراتهم ومعرفتهم ولضمان مواكبتهم لآخر المستجدات سواء القانونية أو التنظيمية أو على مستوى الممارسات والمعايير الدولية في كافة المجالات والنواحي المتصلة بعمل البنك.

في العام ٢٠١٩ وفي إطار برنامج التدريب المتواصل الخاص بالمجلس شارك أعضاء مجلس الإدارة في ورشة عمل مكثفة حول الحوكمة تم إعدادها وتنظيمها من قبل إحدى الجهات الاستشارية المستقلة. وقد ركزت الورشة على بيئة الحوكمة في قطر ودول المنطقة وواجبات مجلس الإدارة ومسؤولياته المنصوص عليها في الأنظمة والتشريعات ذات الصلة كما تمت مناقشة عدد من المسائل المهمة الأخرى بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر مكافآت مجلس الإدارة وآليات التقييم الذاتي للمجلس واللجان واستقلالية الأعضاء ومتطلبات الإفصاح ورفع التقارير وغيرها من مسائل الحوكمة.

هذا وتنصّ لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة المعتمدة من الجمعية العامة للمساهمين على ضرورة توفير برنامج تعريفي بالبنك عقب انتخاب مجلس إدارة جديد بحيث يحصل الأعضاء المنضمين حديثاً للمجلس على جميع المعلومات التي تضمن تمتعهم بفهم مناسب لسير عمل البنك وعملياته وإدراكهم لمسؤولياتهم المنصوص عليها في القوانين والأنظمة المنطبقة والنظام الأساسي واللوائح الداخلية للبنك. وتنفيذاً لهذا الأمر، جرى إعداد «دليل أعضاء مجلس الإدارة» وهو عبارة عن ملف كامل يحتوي على جميع المعلومات والبيانات التي يحتاج إليها أي عضو مجلس إدارة جديد في منصبه.

على مستوى الإدارة العليا والموظفين، فقد أنشأ الخليجي وحدة خاصة للتطوير والتدريب ضمن إدارة الموارد البشرية تعنى بإعداد خطط التدريب والتثقيف وعرضها على المجلس للموافقة عليها وتتولى الإشراف على تنفيذها كما وضعت تلك الوحدة برنامجاً تعريفياً بالبنك لجميع الموظفين الجدد. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ أنجزت الوحدة ما يعادل ١٠٥٢١ ساعة من التدريب للموظفين. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، يرجى مراجعة الجزء الخاص بإدارة الموارد البشرية للمجموعة ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

٢-٣ في ما يخص أعمال الرقابة

الرقابة الداخلية

تم وضع نظام فعال للرقابة الداخلية وفقاً للقوانين والأنظمة المحلية وأفضل الممارسات الدولية في هذا المجال. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرات ٣–٨ و٣–٩ و٣–١٠ و٣–١١ من قسم «إفصاحات الحوكمة» أدناه وكذلك القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

إدارة المخاطر

تتألف البنية التنظيمية لحوكمة المخاطر ضمن الخليجي من خمسة مستويات هي على الشكل الآتي:

المستوى الأول: مجلس الإدارة

المستوى الثاني: لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

المستوى الثالث: اللجان الإدارية المعنيّة بالمخاطر وهي لجنة المخاطر للمجموعة ولجنة الائتمان والاستثمار ولجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة ولجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة ولجنة تسيير الشؤون الأمنية.

المستوى الرابع: إدارة تقييم المخاطر للمجموعة: الإدارة الشاملة للمخاطر ، إدارة المخاطر الائتمانية بما فيها وحدة التوثيق الائتماني، إدارة معالجة المديونيات بما فيما قسم التحصيل، إدارة مخاطر السوق، إدارة مخاطر السيولة، إدارة المخاطر التشغيلية، إدارة مخاطر الاحتيال، إدارة استمرارية الأعمال، إدارة شؤون التأمين بالاضافة إلى إدارة شؤون الأمن.

المستوى الخامس: الوحدات والأقسام والإدارات المختصة بالأعمال

مجلس الإدارة مسؤول بشكل عام عن ضمان إرساء بنية تحتية متينة وراسخة لإدارة المخاطر (المستوى الأول) في حين تقع مسؤولية تنفيذ الإشراف والرقابة على عاتق لجنة تقييم المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن المجلس (المستوى الثاني). ومن المهام الرئيسية لهذه اللجنة ضمان وضع السياسات والإجراءات والمنهجيات الملائمة لإدارة المخاطر وضمان حسن تنفيذها وتطبيقها.

يعاون هذه اللجنة لجان منبثقة عن الإدارة التنفيذية العليا (المستوى الثالث) التي تغطي الأوجه المختلفة لإدارة المخاطر. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة المخاطر للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

أنشأ الخليجي إدارة مستقلة لمتابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال لضمان الامتثال بالقوانين واللوائح والأنظمة التي يخضع لها البنك وتضمين ثقافة الامتثال في كافة عملياته وبما يتماشى مع أهدافه الإستراتيجية. لضمان استقلالية إدارة متابعة الالتزام وتعزيز دورها الرقابي، حرص مجلس إدارة الخليجي على أن تكون التابعية المباشرة للإدارة للجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة. أما إدارات متابعة الالتزام في الشركات التابعة فتقدم تقاريرها لإدارة متابعة الالتزام للمجموعة والمدير العام لكل شركة تابعة. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

التدقيق الداخلي

إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة في الخليجي هي إدارة مستقلة مسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة. توفر إدارة التدقيق الداخلي لمجلس الإدارة والإدارة العليا التطمينات اللازمة بشكل مستقل وموضوعي حول كفاية وفعالية ضوابط الرقابة الداخلية في البنك وإدارة المخاطر والحوكمة. وتعمل الإدارة باستمرار على تعزيز الوعي حول المخاطر والضوابط الرقابية وتقدم المشورة حول تطوير الحلول الرقابية اللازمة ومراقبة الإجراءات التصحيحية مما يساهم بالنهاية في حماية أصول البنك. للاطلاع على التفاصيل، يرجى مراجعة فقرة «إدارة التدقيق الداخلي للمجموعة» ضمن القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والذي يشكل جزءاً لا يتجزأ منه.

الرقابة الخارجية

ينصّ النظام الأساسي خصوصاً في المواد (٧٠) إلى (٧٤) منه على متطلبات الرقابة الخارجية من تعيين مراقب الحسابات المستقل وتحديد مسؤولياته وما إلى ذلك من متطلبات وجميعها ملتزم بقوانين الحوكمة المنطبقة في دولة قطر. علاوة على ذلك، وضع مجلس الإدارة سياسة مكتوبة لتنظيم عملية تعيين المدقق الخارجي لتحديد أسس التعيين ومسؤوليات المدقق وكلّف بموجبها لجنة التدقيق بفحص عروض مراقبي الحسابات والتعاطي مع أي مسألة تتعلق بالتدقيق الخارجي.

في ٢٤ فبراير ٢٠١٩ وافقت الجمعية العامة السنوية على توصية مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بإعادة تعيين السادة ديلويت أند توش –قطر لتولي مهام التدقيق الخارجي للبنك للسنة الثانية على التوالي وذلك للفترة الممتدة من ١ يناير إلى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وحددت أتعابهم بمبلغ ١،٣٣٥،٠٠٠ ريال قطري مقابل تدقيق البيانات المالية ورفع تقارير رقابية أخرى كما فوّضت مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بالموافقة على أية مبالغ إضافية قد يضطر البنك لدفعها للمدقق الخارجي خلال السنة نتيجة طلب رفع تقارير تقنية مستقلة أو طارئة من قبل أي جهة رقابية يخضع لها البنك كالمصرف المركزي أو خلافه على أن يتم الإفصاح عن هذه المبالغ في حال وجودها ضمن التقرير السنوي/تقرير الحوكمة. ويقوم المدققون المستقلون بمراجعة وتدقيق البيانات المالية مرحلياً وسنوياً وفقاً لمعايير التدقيق الدولية.

في العام ٢٠١٩ وافق مجلس الإدارة/لجنة التدقيق بناء على التفويض المذكور أعلاه على بعض التعاقدات الإضافية مع السادة ديلويت أند توش للأغراض السالفة الذكر. وقد بلغت القيمة الإجمالية للتعاقدات ١،٠٣٢،٠٠٠ ريال قطري.

يصدر المدقق الخارجي تقاريره وفقاً لمتطلبات القوانين والأنظمة المنطبقة والمعايير الدولية. يحضر المدقق الخارجي اجتماعات الجمعية العامة للبنك لتقديم تقاريره إلى المساهمين والرد على استفساراتهم. لم يصدر المدقق الخارجي تقارير متحفظة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. لمزيد من التفاصيل والاطلاع على تقارير المدقق الخارجي، يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العمومية للبنك والقوائم السنوية المدققة المتوفرة على الموقع الإلكتروني للخليجي.

٢-٤ في ما يخص الإفصاح والشفافية

الإفصاح

يفصح الخليجي عن تقاريره المالية بنهاية كل ربع من السنة وفقاً للقوانين والأنظمة المنطبقة كذلك يتم الإفصاح عن كافة المعلومات الخاصة برئيس وأعضاء مجلس الإدارة واللجان والإدارة العليا بما في ذلك عدد الأسهم التي يملكونها وكبار المساهمين الذين يملكون بشكل مباشر أو غير مباشر ٥٪ أو أكثر من رأسمال البنك على الموقع الإلكتروني للخليجي وفي التقرير السنوي للحوكمة.

علاوة على ذلك، قام المجلس باعتماد سياسة للإفصاح والشفافية وفقاً لقواعد بورصة قطر المتعلقة بالإفصاح عن المعلومات الحساسة للمساهمين والسوق ولضمان الإفصاح بدقة وشفافية وفي الوقت المناسب وتعالج تلك السياسة كيفية التعامل مع الشائعات ويقوم الخليجي بالإفصاح عن جدول أعمال اجتماعات مجلس الإدارة، وجميع القرارات ذات الطبيعة الحساسة من ضمنها التقارير المالية لبورصة قطر قبل وبعد كل اجتماع من اجتماعات المجلس. وبالإضافة إلى ذلك، يحرص الخليجي على إبقاء جميع السادة المساهمين على علم بجميع أنشطته وخدماته وأعماله الجديدة وذلك من خلال نشر البيانات الصحفية بصورة دورية في الصحف المحلية وعلى الموقع الإلكتروني للبنك وإبلاغ صورة منها إلى السوق والجهات الرقابية المعنية. وخلال اجتماعات الجمعية العامة العادية وغير العادية، يحرص الخليجي على إعطاء المساهمين الفرصة لممارسة حقهم في طرح أي سؤال حول وضع البنك وأعماله. يمكن الاطلاع على سياسة الإفصاح والشفافية على الموقع الإلكتروني للخليجي.

يقوم مجلس الإدارة بالإفصاح عن البيانات المالية المرحلية أو الختامية بعد إجراء المراجعات اللازمة وبناء على تقرير المدقق المستقل وتوصية لجنة التدقيق والإدارة العليا بأن المعلومات المفصح عنها هي معلومات دقيقة وصحيحة وغير مضللة من كافة النواحي الجوهرية. أما بالنسبة إلى عمليات الإفصاح الاخرى لأي معلومات غير مالية فإنها تخضع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة والتي تضع إجراءات محددة لمراجعة أي معلومات أو بيانات صحفية قبل نشرها للجمهور وتتطلب موافقة أكثر من طرف واحد من بينها إدارة الالتزام والشؤون القانونية، بحسب الأحوال، وموافقة الرئيس التنفيذي و/أو رئيس مجلس الإدارة وذلك للتأكد من صحتها ودقتها.

هذا وتوزع التقارير المالية المدققة على جميع المساهمين ضمن التقرير السنوي الذي يتم إعداده وتوزيعه على المساهمين في اجتماع الجمعية العامة السنوية كما تنشر البيانات المالية في الصحف المحلية وهي متوفرة بشكل دائم على الموقع الإلكتروني للخليجي ولدى بورصة قطر. كما يفصح الخليجي عن مكافآت مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا في التقارير السنوية المدققة ويفصح عن أعمال وأنشطة وإنجازات مجلس الإدارة عن كل عام في تقرير مجلس الإدارة الذي يعرض على الجمعية العامة السنوية ويتم الإفصاح كذلك عن أعمال الإدارة العليا من خلال عرض نبذة عن إنجازات كافة إدارات وأقسام البنك في التقرير السنوي الذي يوزع على المساهمين في كل جمعية عامة سنوية.

بشكل عام، يقوم الخليجي بجميع الإفصاحات المطلوبة في القوانين والأنظمة المنطبقة سواء على موقعه الإلكتروني أو مواقع التواصل الإجتماعي التابعة له أو في التقرير السنوي. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «إفصاحات الحوكمة» من هذا التقرير وكذلك الموقع الإلكتروني للخليجي (www.alkhaliji.com).

تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة

أقرّت الجمعية العامة للمساهمين السياسة العامة لتضارب المصالح والتعاقد مع الأطراف ذوي العلاقة وذلك من خلال إقرارها المادة (٣٨) من النظام الأساسي للخليجي.

علاوة على ذلك، وضع البنك لوائح تنفيذية مكتوبة للمادة (٣٨) السالفة الذكر لتفعيل الإجراءات التي يمكن من خلالها للخليجي أو أي من شركاته التابعة الدخول في صفقات أو أنشطة تجارية أو معاملات مصرفية تخص طرف ذو علاقة وتضع تعريفاً دقيقاً للطرف ذو العلاقة ونوع المعاملات (مصرفية أو غير مصرفية/عقود ومشتريات) وكيفية التعامل معها والموافقات المطلوبة لإجرائها والإفصاحات المطلوبة بشأنها وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة المنطبقة ومعايير المحاسبة الدولية ذات الصلة وأفضل الممارسات الدولية في هذا الشأن وتشترط تلك الإجراءات موافقة مجلس الإدارة/اللجنة المختصة، بحسب الأحوال، والجمعية العامة للمساهمين للدخول في صفقة كبيرة مع طرف ذي علاقة بعد تقديم المبررات والأسباب المسوّغة للدخول في مثل تلك الصفقات وفقاً لنوعها والتأكد من اتباعها الإجراءات المقررة لإدارة تضارب المصالح.

كما توصّف تلك الإجراءات أيضا الأحداث التي تعكس تضارباً في المصالح ضمن المعنى المطبق في إطار سياسة الحوكمة المعتمدة في الخليجي وتشترط على الأعضاء الإفصاح عن أي مصالح مباشرة أو غير مباشرة في أي من الصفقات التجارية المطروحة للنقاش على المجلس ضمن جدول الأعمال ويجب مناقشة الموضوع في غياب العضو المعني الذي لا يحق له مطلقاً المشاركة في النقاش او التصويت على مثل تلك البنود.

وبحسب تلك الإجراءات أيضاً يتعين على كل عضو إبلاغ أمين سرّ المجلس، متى أصبح ذلك عملياً، بأي تغيير قد يؤثر على وضعه أو تقديره المستقل أو قد يؤدي إلى أي حالة من تضارب المصالح. كذلك، يتعين على كل عضو الإفصاح عن مصالحه المالية أو أي مصالح أخرى له، سواء سابقة أو حالية، في البنك أو شركاته التابعة، وعن أي علاقة مع أي من الأشخاص المرتبطين بالبنك والأطراف ذات العلاقة، إن وجدت. وقد قام أعضاء مجلس الإدارة بالتوقيع على إقرار خطي بالتزامهم التام بالقواعد التنظيمية والتعليمات الرقابية ذات الصلة بحالات تضارب المصالح.

هذا وتضع تلك الإجراءات إطاراً عاماً للتعاملات الباطنية بحيث تحظر أي عمليات متاجرة تعتمد على معلومات مادية غير معلنة للجمهور تخص مجموعة الخليجي. وتنطبق هذه السياسة على كل من له صلة بمجموعة الخليجي ويكون في موقع يسمح له بالحصول على معلومات سريّة. وقد تم إعداد لائحة بالأشخاص المطلعين على المعلومات الجوهرية ويتم تحديثها دورياً وموافاة السوق وهيئة قطر للأسواق المالية بها بعد اعتمادها من لجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة. وتسلم نسخة من اللوائح المذكورة والإجراءات الخاصة بالتعاملات الباطنية إلى أعضاء مجلس الإدارة وجميع الموظفين الجدد والخبراء الاستشاريين عند بدء علاقاتهم مع الخليجي للإطلاع على شروطها وبنودها. يقوم الخليجي بموجب تلك اللوائح بمراقبة النشاطات التجارية المتعلقة بأسهم البنك من قبل أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا. ويتم إعداد تقرير شهري عن هذه النشاطات من قبل إدارة علاقات المستثمرين ويرفع إلى رئيس متابعة الالتزام وأمين سرّ مجلس الإدارة. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، لم تسجل أي تداولات في فترات الحظر التي يمنع فيها التداول بالأسهم وفقاً لأحكام المادة ١٧٣ من اللائحة الداخلية لبورصة قطر.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لم تسجّل أي صفقة كبيرة مع أي طرف ذي علاقة تتطلب موافقة الجمعية العامة عليها. كان هناك بعض التسهيلات الائتمانية التي تم منحها لأطراف ذوي العلاقة. وقد جرى منح تلك التسهيلات وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة وعلى أساس تجاري بحت من دون أي شروط تفضيلية وبموافقة لجان الائتمان المختصة ولجنة الحوكمة المنبثقة عن مجلس الإدارة وفي غياب الأشخاص المعنيين الذيم لم يشاركوا نقاشاً أو تصويتاً على تلك التسهيلات بأي شكل من الأشكال.

وفي جميع الأحوال، يتم الإفصاح عن أي معاملات مع الأطراف ذوي العلاقة سواء صفقات كبيرة أو خلافها في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٤٧) من النظام الأساسي للبنك والمادة (٢٦) من نظام الحوكمة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية وأيضاً ضمن التقرير السنوي/ البيانات المالية المدققة المعروض على المساهمين للمصادقة عليه. للاطلاع على تفاصيل تلك المعاملات، يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ الواردة بنهاية التقرير السنوي أدناه الذي يشكل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند كما يمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي المذكور الذي يصبح متوفراً في كل عام قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة وذلك في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة – قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في الخليجي لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/ شركة).

٢-٥ في ما يخص حقوق أصحاب المصالح

إن النظام الأساسي للخليجي يرعى حقوق المساهمين ويضمن احترام مبادئهم الأساسية. وعلى وجه التحديد، يكفل الباب الرابع من النظام الأساسي وكذلك المواد (١٦) و(٢٢) و(٣١) و(٣٨) و(٤٢) و(٤٦) و(٤٧) و(٨٢) و(٨٣) و(٨٨) جميع حقوق المساهمين المنصوص عليها في القوانين والأنظمة وخصوصاً ما ورد تحت الفصل السادس من نظام حوكمة الشركات المدرجة الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية بالقرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٦ وتطبق في كافة الأوقات.

فيما يلي نبذة عن أبرز الإجراءات التي اتخذها الخليجي لتطبيق تلك المبادئ والحقوق:

التواصل مع المساهمين والمستثمرين

يولي الخليجي أهمية كبيرة للحوار الشفاف مع المساهمين والمستثمرين، سواء شركات أو أفراد. فقد تم تكريس إدارة مستقلة لعلاقات المستثمرين لتكون الصلة الرئيسية مع المساهمين والمستثمرين والمحللين الماليين. بالإضافة إلى ذلك، يحرص رئيس مجلس الإدارة على التواصل الدائم مع المساهمين للوقوف عند آرائهم خصوصاً في المسائل الأساسية والاستراتيجية كما أن الرئيس التنفيذي للمجموعة مع الرئيس المالي على استعداد دائم لمناقشة أي مسائل يثيرها المستثمرون الحاليون أو المحتملون، وتوفير ما يلزم من المعلومات المتعلقة بأعمال الخليجي وأوضاعه المالية وفقاً لقواعد الإفصاح المعمول بها لدى بورصة قطر. فضلاً عن ذلك، يقوم البنك وعقب الإفصاح عن نتائجه المالية بنهاية كل ربع من السنة بعقد مؤتمر هاتفي مع المستثمرين والمحللين الماليين يضمّ إلى جانب أعضاء من الإدارة التنفيذية العليا كل من الرئيس التنفيذي والرئيس المالي للمجموعة لتقديم المزيد من الإيضاحات حول النتائج المحققة والرد على استفسارات المستثمرين.

الحصول على المعلومات

أنشأ الخليجي موقعاً إلكترونياً خاصاً به www.alkhaliji.com ويخضع الموقع لسياسة الإفصاح والشفافية المعتمدة من مجلس الإدارة بحيث تنشر فيه جميع الإفصاحات المقررة في القوانين والأنظمة المحلية.

فضلاً عن ذلك، يمكن للمساهمين الحصول مجاناً على المعلومات المقررة لهم في القوانين والأنظمة وذلك من خلال الاتصال بمكتب رئيس مجلس الإدارة أو بإدارة علاقات المستثمرين بالبنك كما أن جميع بيانات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة العليا بالبنك وكذلك والاوراق التأسيسية والقانونية للبنك من عقد التاسيس والنظام الاساسي والسجل التجاري ورخصة المصرف المركزي ومحاضر الجمعيات العامة متوفرين للجمهور على الموقع الإلكتروني للخليجي بحيث يمكن تنزيلهم بدون أي مقابل. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «الإفصاح» تحت البند ٢-٤» أعلاه.

الجمعية العامة للمساهمين

بناء على الأحكام المنصوص عليها في النظام الأساسي للبنك، يضمن الخليجي حق المساهمين بالمطالبة بعقد الجمعية العامة (العادية أو غير العادية) وإدراج البنود على جدول أعمالها، بالإضافة إلى حقهم في مناقشة المسائل والبنود المدرجة على جدول الأعمال والبحث بها وإصدار القرارات بشأنها.

في ٢٤ فبراير ٢٠١٩ عقد الخليجي الاجتماع السنوي للجمعية العامة العادية واجتماع الجمعية غير العادية للمساهمين. يمكن الإطلاع على المحضر الكامل لاجتماعات الجمعية العامة للمساهمين على الموقع الإلكتروني للخليجي (www.alkhaliji.com).

انتخاب أعضاء المجلس

يضع النظام الأساسي للخليجي الإطار العام لعضوية مجلس الإدارة. فضلا عن ذلك، قامت الجمعية العامة للمساهمين المنعقدة بتاريخ ٢٩ نوفمبر ٢٠١٧ بإقرار لائحة ترشيح وانتخاب أعضاء مجلس الإدارة بتوصية من مجلس الإدارة ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وتضمن هذه اللائحة حصول المساهمين على المعلومات اللازمة عن المرشحين. لم يطرأ أي تعديل على هذه اللائحة منذ اعتمادها من قبل الجمعية العامة للمساهمين وحتى تاريخه. اللائحة متوفرة على الموقع الإلكتروني للخليجي.

توزيع الأرباح

يحدد النظام الأساسي للخليجي شروط توزيع الأرباح وفقاً للقانون ويبيّن التقرير السنوي الذي يرفع للجمعية العامة السنوية للمصادقة عليه سياسة وكيفية توزيع الأرباح. هذا وتعرض توزيعات الأرباح على المساهمين للموافقة عليها في كل جميعة عامة سنوية.

في ٢٤ فبراير ٢٠١٩، قررت الجمعية العامة السنوية العادية للخليجي توزيع أرباح نقدية بنسبة ٧,٥٪ من القيمة الاسمية للسهم (بواقع ٠,٠٧٥ ريال عن كل سهم) للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٨. وفي العام ٢٠١٩، تواصل دفع الأرباح من خلال برنامج بورصة قطر لدفع أرباح الأسهم مباشرة في حسابات المستثمرين الذي يتيح لهم إيداع أرباحهم من الأسهم مباشرة في حساباتهم لدى البنوك. ومن شأن هذه المبادرة التي يشارك فيها الخليجي أن تضمن استلام المستثمرين لكافة مستحقاتهم من أرباح الأسهم. وعليه، أصبح بإمكان المستثمرين الاطمئنان على استلام أرباحهم بطريقة سهلة وسريعة وآمنة. تستقبل كافة فروع الخليجي المستثمرين الراغبين في تعديل بيانات حساباتهم المصرفية للاستفادة من الخدمة المذكورة وذلك من خلال تعبئة نموذج الطلب المعتمد من بورصة قطر.

وبفضل النظام الجديد الذي اعتمده الخليجي أيضاً لدفع الأرباح أصبح هناك أمام المساهمين عدة خيارات لتحصيل أرباحهم سواء نقداً أو شيكات من خلال جميع فروع البنك أو عن طريق إيداع الأرباح مباشرة في حساب المساهم بعد تعبئة كافة المستندات والطلبات اللازمة أو التحويل البنكي لأي من البنوك المحلية أو العالمية.

وفي العام ٢٠١٩ أيضاً وفي سعيه المتواصل لتحسين عملية دفع الأرباح إلى المساهمين أطلق البنك مبادرة جديدة للتواصل مع المساهمين الذين لم يستلموا أرباحهم منذ أكثر من خمسة أعوام. ونتيجة لذلك، نجح الخليجي في تخفيض قيمة الأرباح غير الموزعة بشكل كبير وسوف تستمر هذه المبادرة في المستقبل. تجدر الإشارة إلى أن أرباح الأسهم غير المستملة منذ ما يزيد عن عشر سنوات سوف يتم التعامل معها وفقاً لقوانين مصرف قطر المركزي بهذا الصدد.

الصفقات الكبرى

تكفل المادة (٥٧) من النظام الأساسي للبنك حقوق المساهمين الأقلية بصفة خاصة في حال إبرام البنك لصفقات كبيرة. كما يتم الإفصاح عن المعلومات المتعلقة ببنية المساهمين وتطورها في التقرير السنوي للبنك أما المساهمين الذين يملكون ٥٪ فأكثر من رأسمال البنك فيتم الإفصاح عنهم بصورة دورية على الموقع الإلكتروني للخليجي. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «إفصاحات الحوكمة» أدناه تحت الفقرة «٣-١» بعنوان «المساهمون».

أصحاب المصالح

وافق مجلس الإدارة على سياسة للموارد البشرية وسياسة وقواعد السلوك المهني والتي تكفل جميعها معاملة جميع أصحاب المصالح وفقاً لمبادئ العدل والمساواة وبدون أي تمييز وتضمن الحقوق المقررة لهم في القوانين والأنظمة المنطبقة.

فضلاً عن ذلك، يحث البنك جميع الموظفين وأصحاب المصالح على الإبلاغ عن الحالات التي يشتبهون بأنها تنتهك القيم والسياسات والإجراءات المعمول بها داخل الخليجي. لهذه الغاية، تم وضع سياسة شاملة للمجموعة حول الإبلاغ عن حالات الفساد مع تخصيص خط ساخن لذلك بهدف تمكين الأشخاص من الإبلاغ بأمان وثقة عن شكوكهم داخل البنك لرئيس متابعة الالتزام والذي يقوم بدوره بالتحقيق بشكل مستقل في هذه البلاغات ورفع التقارير بشأنها إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مع إيضاح النتائج والإجراءات التصحيحية التي تم اتخاذها. ولتعزيز مستوى الرقابة، يقوم رئيس جهاز التدقيق الداخلي بالاطلاع على البلاغات المستلمة والتأكد من اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها من قبل الإدارة ورفع التقارير إلى لجنة التدقيق عند الاقتضاء. ولضمان فعالية خدمة الخط الساخن، حرص المجلس على توفير الحماية للأشخاص الذين يعمدون بحسن نيّة إلى الإبلاغ عن أي ممارسات أو عمليات مشبوهة وذلك من خلال تعيين طرف ثالث متخصص لاستقبال المكالمات والشكاوى. يسري العمل ببرنامج الإبلاغ عن حالات الفساد والانتهاك في كافة الدول والبلدان التي يعمل فيها البنك وفقاً للمتطلبات القانونية الخاصة بكل بلد منها. يقوم البنك بإرسال تذكير شهري لجميع الموظفين حول برنامج الإبلاغ عن المخالفات والانتهاكات وخدمة الخط الساخن. حتى تاريخ إعداد هذا التقرير، لم يتم رفع أي بلاغ أو تظلم صحيح ضمن البرنامج.

على مستوى العملاء، تم وضع سياسة مكتوبة لمعالجة شكاوى العملاء وإنشاء مركز اتصال دائم متوفر على مدار الساعة كامل أيام الأسبوع على الرقم ٩٧٤ ٤٤٩٤٠٠٠٠+ لتلقي شكاوى واستفسارات العملاء والعمل على حلها. حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، تلقى البنك من خلال مركز الاتصال ما مجموعه ١٠١٩ بلاغاً تراوحت بين استفسار وشكوى. تم حل جميع تلك البلاغات سواء بصورة فورية أو في مهلة أقصاها يوم إلى ثلاثة أيام وفقاً لتعقيدات الحالة. تمت حل جميع تلك البلاغات بما يرضي العملاء حيث لم يكن هناك أي شكوى أو بلاغ يهدد المركز المالي للبنك أو يحمل مخاطر عالية تستلزم رفعه إلى المستويات الإدارية العليا بدءاً من الرئيس التنفيذي وصولاً إلى مجلس الإدارة.

حق المجتمع

وضع مجلس الإدارة ووافق على سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركة التي تنظّم مبادرات البنك وأنشطته في هذا المجال. ووفقاً لهذه السياسة وانطلاقًا من كونه بنك الجيل القادم في دولة قطر، فإن الخليجي يسترشد في كل ما يقوم به من أعمال بالمسؤولية الاجتماعية للشركات المتقدمة مقترنة برؤيته للنمو المستمر. إن جوهر برنامج المسؤولية الاجتماعية للشركات الخاص بالبنك يكمن في قناعته الراسخة بمهمته لدفع عجلة التنمية الاقتصادية، البشرية، الاجتماعية والبيئية المستديمة تماشيًا مع رؤية قطر الوطنية ٢٠٣٠. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة القسم المعنون «المسؤولية الاجتماعية للشركة» في التقريرالسنوي أدناه الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة.

٣-إفصاحات الحوكمة

٣-١ المساهمون

بلغ عدد المساهمين في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ ما مجموعه ١٣,٤٩٢ مساهماً يتألفون من صناديق معاشات وبنوك وصناديق استثمارية وشركات تأمين وصناديق ثروات سيادية وشركات كبيرة وشركات صغيرة ومتوسطة الحجم ومستثمرين أفراد من قطر وعمان والبحرين والإمارات العربية المتحدة والكويت ودول عربية وأجنبية أخرى.

٣-١-١ تجزئة القيمة الإسمية للسهم

خلال الجمعية العامة غير العادية لمساهمي الخليجي المنعقدة بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠١٩ وافقت الجمعية بالإجماع على تجزئة القيمة الإسمية لسهم الخليجي من ١٠ ريالات قطرية إلى ريال قطري واحد للسهم التزاماً بتعليمات هيئة قطر للأسواق المالية حول تجزئة القيمة الإسمية لأسهم الشركات والكيانات القانونية المدرجة في بورصة قطر. وقد قامت بورصة قطر وشركة قطر للإيداع المركزي بتنفيذ عملية التجزئة لسهم الخليجي بعد نهاية تداول يوم ١٠ يونيو ٢٠١٩ أصبح بنتيجتها عدد أسهم رأس المال ٣,٦٠٠,٠٠٠,٠٠٠ سهم بقيمة إسمية تبلغ ريال قطري واحد للسهم مقابل ٣٦٠ مليون سهم سابقاً. وعقب عملية التجزئة تم تعديل سعر تداول السهم من ١١,٧٠ ريال وهو سعر الإقفال بنهاية تداول يوم ١٠ يونيو ٢٠١٩ إلى ١,١٧ ريال. لم يكن لهذه التجزئة أي تأثير على رأسمال البنك أو قيمته السوقية أو هيكل ملكيته. تجدر الإشارة إلى أنه قد تم ضرب أعداد الأسهم بعشرة وقسمة سعر السهم على عشرة، أينما تم ذكرهما في هذا التقرير، نتيجة عملية تجزئة القيمة الإسمية للسهم وذلك لأغراض الإفصاح عن الأرقام بشكل موحّد في هذا التقرير قبل عملية التجزئة وبعدها.

٣-١-٢ تطور قاعدة المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بقيت نسبة الأسهم الإجمالية التي يملكها المساهمون القطريون في الخليجي على حالها دون تغيير حيث بلغت ما مجموعه ٨٦٪ من رأسمال البنك وكذلك بقيت نسبة الأسهم التي يملكها المساهمون من الدول الأخرى على حالها حيث بلغت ما مجموعه ١٤٪ من رأسمال البنك

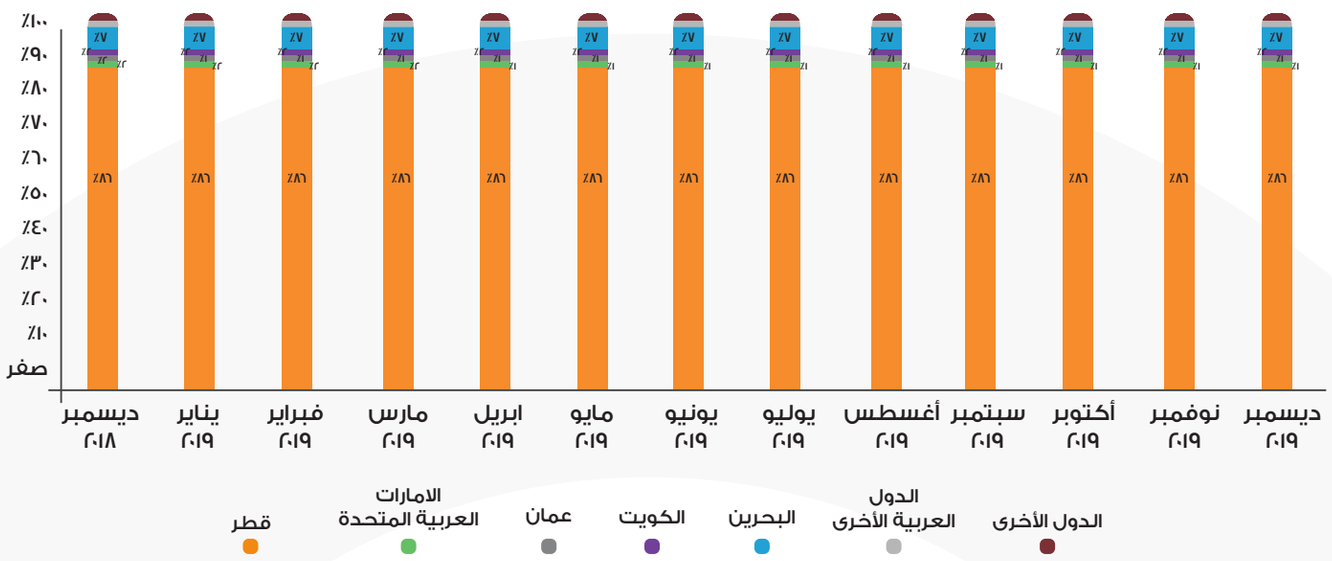

الرسم البياني (١): تطور قاعدة المساهمين حسب الجنسيات

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

في العام ٢٠١٩، بقي مجموع الأسهم المملوكة من الجهات الحكومية القطرية على حالها دون تغيير بنسبة ٤٧,٢٤٪ من رأس المال وكذلك بقيت نسبة الأسهم المملوكة من مختلف القطاعات الأخرى على حالها تقريباً كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ على الشكل التالي: الشركات والمؤسسات ٢٤,٣٩٪ و البنوك والمؤسسات المالية ٦,٢١٪ (وتشمل بنوك وصناديق استثمار وشركات تأمين وما إلى ذلك) والمستثمرين الافراد ٢٢,١٦٪.

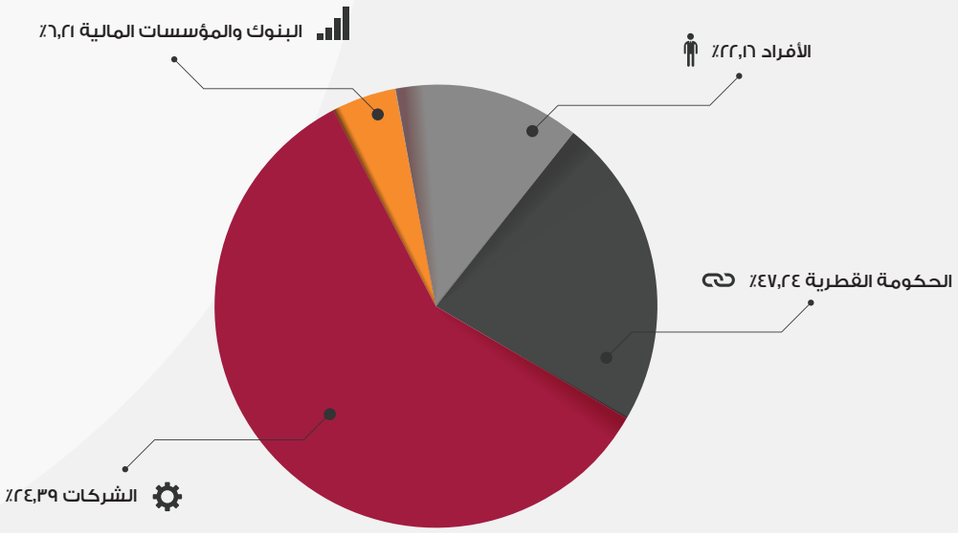

الرسم البياني (٢): تطور قاعدة المساهمين بحسب الفئات
(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

على الرغم من ارتفاع نسبة الأسهم المملوكة من المساهمين الأفراد بشكل طفيف إلا أننا شهدنا استمرار التقلّص/الاندماج في عدد المساهمين الأفراد في العام ٢٠١٩.

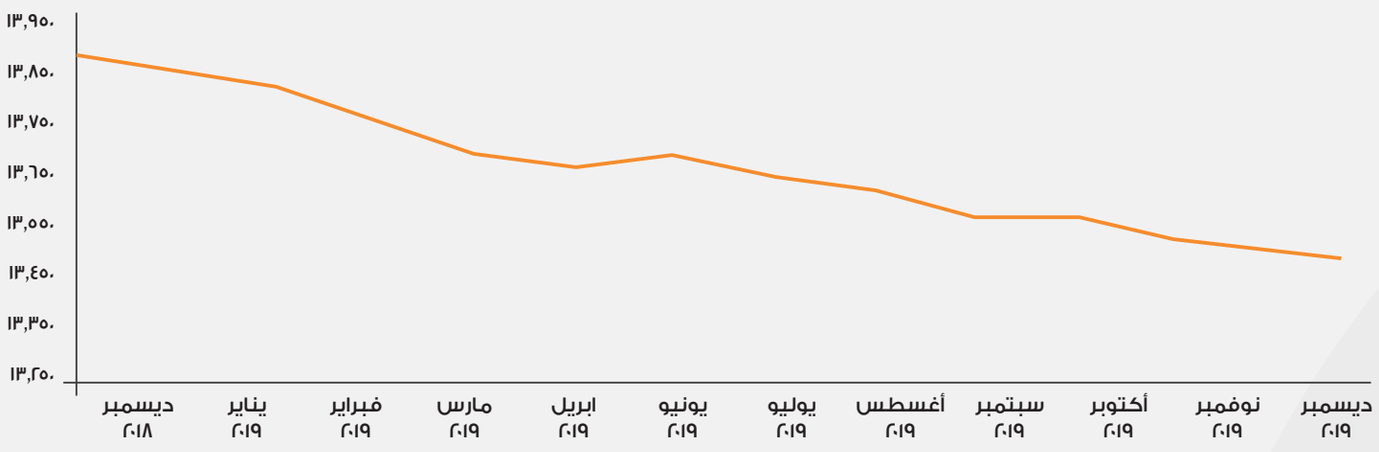

الرسم البياني (٣): عدد المساهمين
(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

٣-١-٣ المساهمون الرئيسيون

بلغ عدد كبار المساهمين في الخليجي ممن يمتلكون ٥٪ أو أكثر من رأس المال أربعة مساهمين كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. بقيت نسبة مساهمة جهاز قطر للاستثمار على حالها دون أي تغييرعن الفترة ذاتها من العام الماضي حيث بلغت ٤٠,٣٤٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ وهو بذلك يعدّ المساهم الأكبر في البنك. يمتلك الجهاز أسهمه بشكل غير مباشر من خلال شركة قطر القابضة ذ.م.م. وكيانات حكومية أخرى. أما شركة الفيصل الدولية للاستثمار وهي ثاني أكبر مساهم في البنك فقد بقيت مساهمتها على حالها بدون تغيير بنسبة ٧,٤٨٪ من رأس المال كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩. تمتلك الشركة أسهمها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أطراف تابعة. حلّت شركة بيت الاتحاد للاستثمار البحرينية كثالث أكبر مساهم في البنك حيث بقيت مساهمتها على حالها دون أي تغيير عن نهاية العام السابق وبنسبة ٦,٦٧٪ وهي تمتلك أسهمها بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال أطراف تابعة. أما الهيئة العامة للمعاشات والتقاعد فقد ارتفعت مساهمتها من ٥,٥٨٪ إلى ٥,٦٦٪ كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

وعليه، يملك كبار المساهمين في الخليجي نسبة ٦٠,١٥ ٪ من رأسمال البنك كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

المساهمون الرئيسيون	التصنيف	المقر	عدد الأسهم	النسبة المئوية
جهاز قطر للإستثمار (QIA)*	حكومي	قطر	١,٤٥٢,١٢١,٦١٠	٤٠,٣٤٪
شركة الفيصل الدولية للاستثمار*	شركات	قطر	٢٦٩,١٧١,٦٧٠	٧,٤٨٪
شركة بيت الاتحاد للاستثمار ش.ش.و*	شركات	البحرين	٢٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٦,٦٧٪
صندوق المعاشات الهيئة العامة للتقاعد والتأمينات الاجتماعية	حكومي	قطر	٢٠٣,٦٤٣,٧٧٥	٥,٦٦٪
		المجموع	**٢,١٦٤,٩٣٧,٠٥٥**	**٦٠,١٥٪**

*تملّك مباشر أو غير مباشر من خلال أطراف تابعة

الجدول (١): كبار المساهمين في الخليجي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

(مستخرج عن سجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

٣-١-٤ تركّز المساهمين

في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩، امتلك ٤٢ مستثمراً (يملك كل واحد منهم ١٠ مليون سهم وما فوق) ٨٠,٢١ ٪ من رأسمال الخليجي يتوزّعون على الشكل الآتي: ١٣ مساهماً من الأفراد و٧ مساهمين من البنوك والمؤسسات المالية، و١٦ مساهماً من الشركات والمؤسسات و٦ مساهمين من الهيئات الحكومية القطرية.

أما الباقون فمعظمهم من الأفراد، كل واحد منهم يملك أقل من ١,٠٠٠,٠٠٠ سهم.

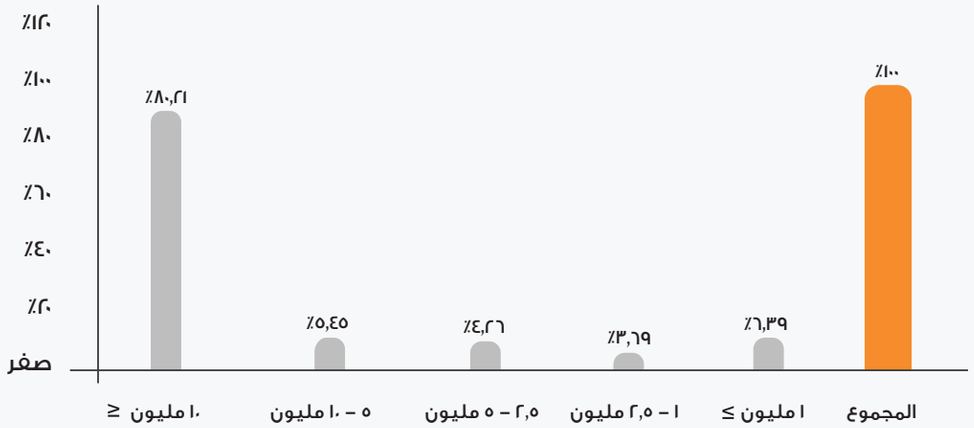

الرسم البياني (٤): تركّز المساهمين بحسب عدد الأسهم

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

المساهمون في الخليجي			تركّز المساهمين							
			أفراد		بنوك ومؤسسات مالية		شركات		كيانات حكومية	
عدد الأسهم	المستثمرون	النسبة المئوية	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%	المستثمرون	%
١٠ مليون أو أكثر	٤٢	%٨٠,٢١	١٣	%٨,٢٢	٧	%٤,٦٤	١٦	%٢٠,٢٩	٦	%٤٧,٠٦
من ٥ إلى ١٠ مليون	٣٢	%٥,٤٥	١٥	%٢,٥٧	٥	%٠,٨١	١٢	%٢,٠٧	صفر	صفر
من ٢,٥ إلى ٥ مليون	٤٨	%٤,٢٦	٣١	%٢,٦٧	٤	%٠,٣٧	١٢	%١,٠٩	١	%٠,١٣
من ١ إلى ٢,٥ مليون	١٠٣	%٣,٦٩	٨٢	%٢,٨٦	٥	%٠,١٩	١٥	%٠,٥٩	١	%٠,٠٥
أقل من ١ مليون	١٣,٢٦٧	%٦,٣٩	١٣,١٦٥	%٥,٨٤	٣٨	%٠,٢١	٦٤	%٠,٣٤	صفر	صفر
المجموع	١٣,٤٩٢	%١٠٠	١٣,٣٠٦	%٢٢,١٦	٥٩	%٦,٢٢	١١٩	%٢٤,٣٨	٨	%٤٧,٢٤

الجدول (٢): تركّز المساهمين بحسب الفئات

(تحليل لسجلات الأسهم في شركة قطر للإيداع المركزي)

٣-١-٥ أنشطة التداول

انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول بأسهم الخليجي بنسبة ٨٪ في النصف الثاني من العام ٢٠١٩ مقارنة بالنصف الأول من العام نفسه وقد أتى هذا الانخفاض انعكاساً للاتجاه الانحداري في السوق/بورصة قطر حيث انخفض المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول في بورصة قطر بنسبة ٩٪ في النصف الثاني من العام ٢٠١٩ مقارنة بالنصف الأول منه.

أما في قطاع البنوك والمؤسسات المالية، فقد ارتفع المتوسط الشهري لعدد عمليات التداول في قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ٤٠٪ في النصف الثاني من العام ٢٠١٩ مقارنة بالنصف الأول منه.

متوسط عدد عمليات التداول خلال	بورصة قطر	البنوك والمؤسسات المالية	الخليجي
النصف الأول من العام ٢٠١٩	١٣٣,٦١٢	٢٩,٤١٩	٥٣١
النصف الثاني من العام ٢٠١٩	١٢١,٢٢٥	٤١,٢٥٨	٤٨٧

الجدول (٣): متوسط عدد عمليات التداول (النصف الأول مقابل النصف الثاني من العام ٢٠١٩)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٣-١-٦ حجم التداولات

بشكل عام، ارتفع المتوسط الشهري لحجم التداولات بأسهم الخليجي في النصف الثاني من العام ٢٠١٩ و خاصة في شهر ديسمبر شأنه شأن حجم التداولات ببورصة قطر وقطاع البنوك والمؤسسات المالية أيضاً التي شهدت ارتفاعاً مماثلاً خصوصاً في شهر سبتمبر ٢٠١٩.

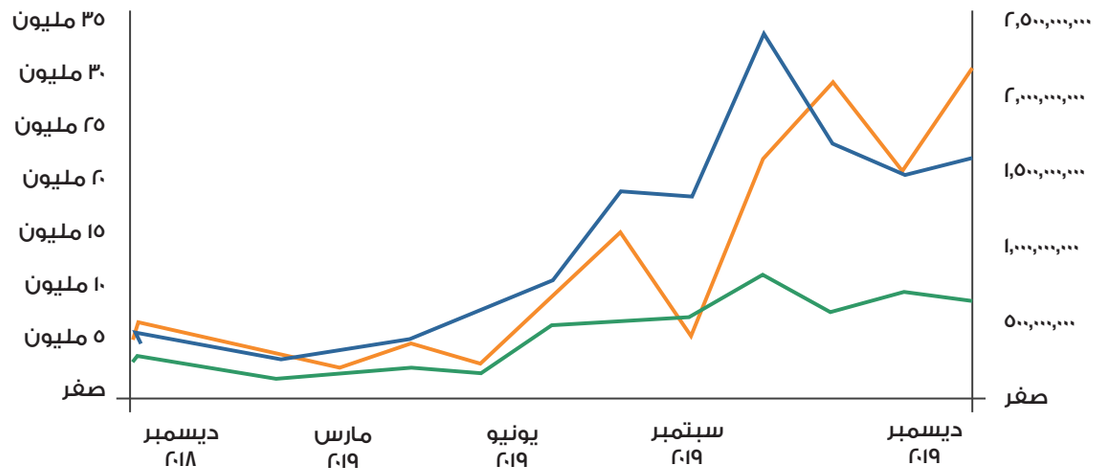

الرسم البياني (٥): حجم التداولات (بحسب عدد الأسهم)

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

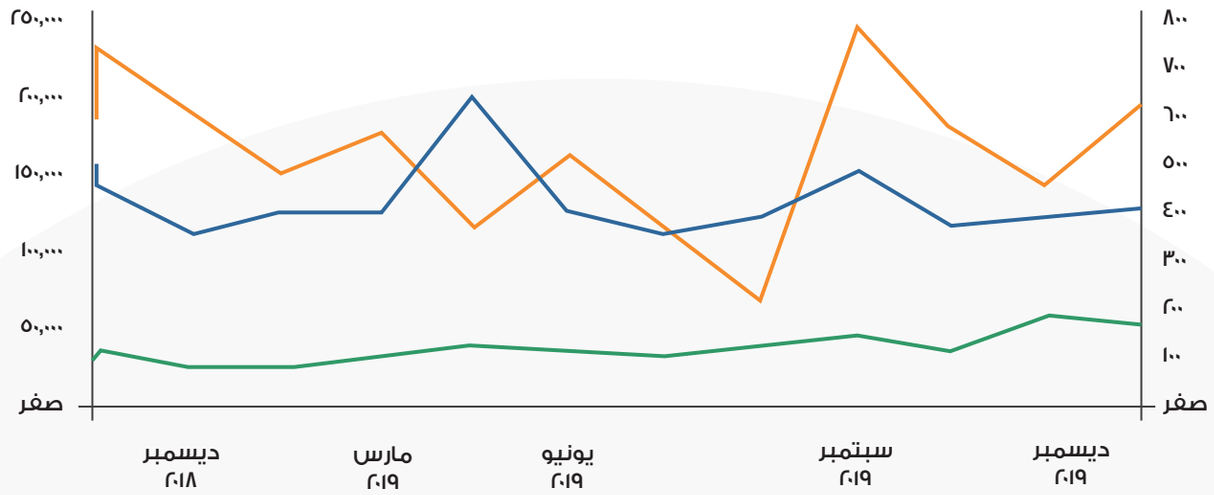

الرسم البياني (٦): عدد عمليات التداول

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٣-١-٧ سعر السهم وتقلباته

في العام ٢٠١٩ ارتفع سعر سهم الخليجي بنسبة ١٣,٥٢٪ من ١,١٥ ريال بنهاية العام ٢٠١٨ إلى ١,٣١ ريال بنهاية العام ٢٠١٩ قابله ارتفاع في مؤشر قطاع البنوك والمؤسسات المالية بنسبة ١٠,١٦٪ وارتفاع في مؤشر بورصة قطر بنسبة ١,٢٣٪.

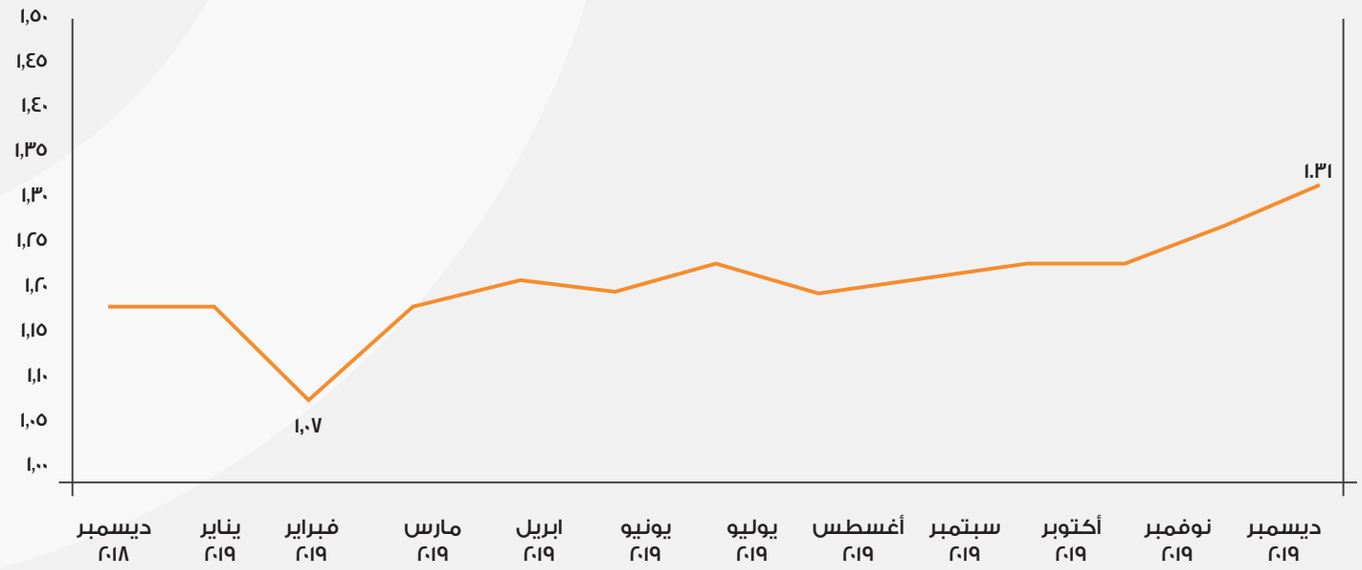

الرسم البياني (٧): سعر سهم الخليجي

(ديسمبر ٢٠١٨ – ديسمبر ٢٠١٩)

كانت التقلبات في سعر سهم الخليجي متوسطة بشكل عام خلال العام ٢٠١٩ وما دون متوسط التقلبات لمؤشر البنوك باستثناء شهري أبريل وأكتوبر ٢٠١٩ حين كانت التقلبات في سعر سهم الخليجي أعلى من نظرائه من البنوك بشكل بسيط.

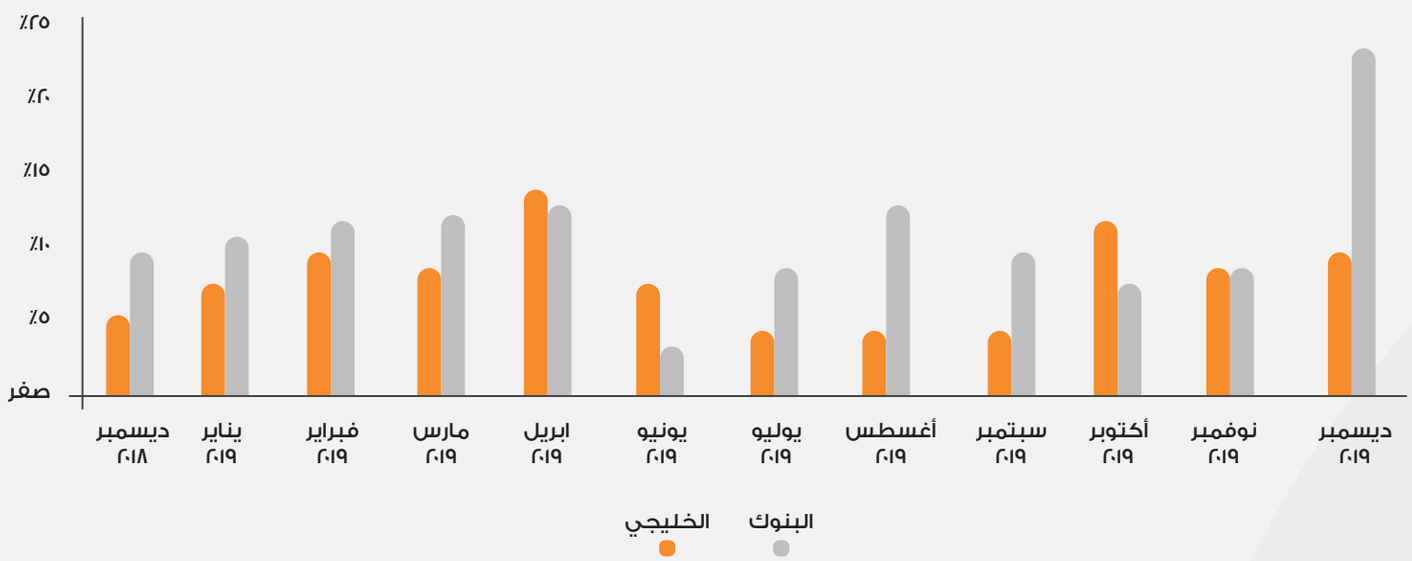

الرسم البياني (٨): تقلبات سعر السهم: الخليجي مقابل البنوك الأخرى المدرجة بالبورصة

(تحليل للبيانات الواردة من بورصة قطر)

٣-٢ مجلس الإدارة

يتألف مجلس إدارة الخليجي من تسعة أعضاء تنتخب الجمعية العامة للمساهمين خمسة منهم عن طريق الاقتراع السري أما الأعضاء الأربعة الباقون بمن فيهم الرئيس فيتم تعيينهم من قبل جهاز قطر للاستثمار ممثلاً بشركة قطر القابضة.

تم انتخاب مجس الإدارة الحالي في العام ٢٠١٨ لمدة ثلاث سنوات تنتهي بنهاية العام ٢٠٢٠. يتألف مجلس الإدارة الحالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ من تسعة أعضاء أكثريتهم غير تنفيذيين (٨ من أصل ٩) من بينهم ثلاثة مستقلين على الشكل الآتي:

سعادة الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب – قطري

انضم إلى مجلس الإدارة منذ العام ٢٠٠٩ وأعيد تعيينه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨ من قبل جهاز قطر للاستثمار/ شركة قطر القابضة

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣,١٠٨,٨٠٠ سهماً

عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١,٤٥٢,١٢١,٦١٠ سهماً

يعدّ رئيس المجلس علماً من الأعلام القطرية في عالم الأعمال وشخصية بارزة في المنطقة انضم إلى الخليجي حاملاً سجلاً حافلاً بالإنجازات والنجاحات وهو يحمل شهادة بكالوريوس في العلوم السياسية، وقد شغل عدداً من المناصب الهامة في قطر، من ضمنها منصب وزير الاقتصاد والتجارة سابقاً، ونائب رئيس مجلس إدارة بنك قطر الوطني، أحد أكبر البنوك في المنطقة.

بالإضافة إلى ذلك، شغل رئيس المجلس سابقاً عدداً من المراكز القيادية الأخرى أبرزها:
- رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة القطرية للمواصفات والمقاييس
- عضو المجلس الأعلى للشؤون الاقتصادية والاستثمار
- مدير عام إدارة الجمارك
- مكتب ولي العهد، الديوان الأميري

سعادته عضو ناشط في مجتمع الأعمال القطري، فبالإضافة إلى منصب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب للخليجي، يتولى الشيخ حمد المناصب الرئيسية التالية
- نائب رئيس مجلس الإدارة، مجموعة المستثمرين القطريين
- عضو مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين
- عضو مجلس إدارة شركة قطر للتأمين
- عضو مجلس إدارة شركة فودافون قطر
- عضو مجلس إدارة هيئة المناطق الحرة قطر

السيّد عبد الله بن ناصر المسند

نائب الرئيس- عضو غير مستقل وغير تنفيذي، قطري

انضم إلى مجلس الإدارة منذ العام ٢٠٠٧ وأعيد انتخابه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨

عـدد الأسـهم المملوكـة بشـكل مباشـر أو غيـر مباشـر (أفـراد عائلتـه وشـركاتهم) كمـا فـي ٣١ ديسـمبر ٢٠١٩: ١,٠٥٦,٤٠٠ سـهماً

يشـغل السـيد عبـد الله بـن ناصـر المسـند منصـب رئيـس مجلـس إدارة شـركة المسـند وهـي إحـدى أعـرق الشـركات العاملـة فـي القطـاع الخـاص منـذ الخمسـينيات.

وبالإضافة إلى منصبه كنائب رئيس مجلس الإدارة في الخليجي يشغل المسند بعض مناصب قيادية أخرى أبرزها:

- رئيس مجلس إدارة مجموعة المستثمرين القطريين
- رئيس مجلس إدارة شركة فودافون قطر

يحمل المسند شهادة بكالوريوس في علوم الطيران من المملكة المتحدة.

السيّد عبد السلام بن محمد المرشدي

عضو مستقل وغير تنفيذي- عُماني

انضم إلى مجلس الإدارة منذ العام ٢٠٠٧ وأعيد انتخابه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨

لم يملك السيد عبد السلام المرشدي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

مواطن عماني وشخصية هامة في مجتمع الأعمال في سلطنة عمان. يشغل السيد عبدالسلام المرشدي منصب الرئيس التنفيذي لصندوق الاحتياطي العام للدولة في سلطنة عمان منذ نوفمبر ٢٠١٢ وهو أيضاً رئيس مجلس الإدارة الشركة العمانية للاتصالات «عمانتل» وشركة تنمية معادن عُمان في سلطنة عمان ويشارك في عدد من اللجان وإدارة عدد من المؤسسات العامة والاقتصادية الأخرى.

تخرج السيد عبد السلام المرشدي بامتياز من جامعة أبردين بالمملكة المتحدة حيث يحمل شهادة ماجستير في علوم جيولوجيا النفط (عام ١٩٩٦) وهو حاصل كذلك على شهادة بكالوريوس في الجيوفيزياء من جامعة أريزونا بالولايات المتحدة الأمريكية (عام ١٩٨٩).

السيد طارق أحمد عبدالله المالكي الجهني

عضو مستقل وغير تنفيذي- قطري

انضم إلى مجلس الإدارة من ٢٠٠٧ لغاية ٢٠٠٩ ثم أعيد انتخابه للانضمام مجدداً إلى المجلس بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٨

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته أو شركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١٦٥,٨٠٠ سهماً

شخصية بارزة في عالم الأعمال في قطر، يتميّز بسجل مهنيّ حافل بالإنجازات وخبرة عريقة في مجال الأعمال. قاده نجاحه المتواصل إلى تدعيم مسيرته المهنية، فتقلّد العديد من المناصب التنفيذية في عدد من أهم المؤسسات القطرية ذات البعد الإستراتيجي. حصل طارق على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال من جامعة سانت مارتينز، أوليمبيا ، واشنطن في الولايات المتحدة الأمريكية ، ثمّ انضم للعمل لدى شركة قطر للأسمدة الكيماوية («قافكو»)، حيث تولّى إدارة التسويق والأعمال التجارية ، وقد حقّق خلال عمله العديد من النجاحات التي ساهمت على مدى تسع سنوات في ارتقائه إلى درجات إدارية عالية في السلم الوظيفي للشركة. انتقل طارق بعد ذلك للعمل لدى بنك قطر الوطني ، كمسؤول في إدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات، وقد امتدت مسيرته المصرفية لدى البنك من العام ١٩٩٧ إلى العام ٢٠٠٣ ، شغل خلالها عدة مناصب إدارية عالية كان أهمها منصب مساعد المدير العام لإدارة الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات الذي تقلّده على مدى أربع سنوات. في العام ٢٠٠٣ ، تنحّى طارق عن منصبه في بنك قطر الوطني ، وانتقل إلى العمل الفردي ، لكنه ما لبث أن عاد للعمل في مناصب إدارية واستشارية مختلفة.

بالإضافة إلى ذلك، شغل السيد طارق سابقاً عدداً من المراكز القيادية الأخرى أبرزها:

- المستشار المالي لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية السابق لدولة قطر
- عضو مجلس إدارة جهاز قطر للاستثمار
- عضو مجلس إدارة هيئة قطر للأسواق المالية
- عضو مجلس إدارة شركة الديار القطرية للاستثمار العقاري

يعمل طارق حالياً في القطاع الخاص وفي إدارة أعماله الخاصة وأبرزها شركة AERO Norway في النروج.

السيّد فيصل عبدالله خالد المانع

عضو مستقل وغير تنفيذي – قطري

انضم إلى مجلس الإدارة في ٢٥ فبراير ٢٠١٥ وأعيد انتخابه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١ مليون سهم مملوكة مباشرة منه

مواطن قطريّ وعضو فاعل في قطاع الأعمال والاستثمار في قطر.

يشغل السيد فيصل المانع حالياً منصب نائب رئيس مجلس إدارة شركة ردكو للإنشاءات. بدأ مسيرته المهنية في العام ١٩٩٨ كمفتش في مصرف قطر المركزي لينتقل بعدها إلى وزارة المالية كمسؤول عن الشؤون الخاصة بمنظمة التجارة العالمية ثم التحق بوزارة الاقتصاد والتجارة مديراً لمكتب سعادة الوزير. وفي العام ٢٠٠٤ انضم إلى بنك قطر للتنمية كمدير لإدارة تطوير المشاريع حيث عمل هناك لغاية العام ٢٠٠٩.
بالإضافة إلى ذلك، يتولّى السيد فيصل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة في عدد من الشركات وهي شركة بلو ومجموعة قطر إلكترو ميكانيكال غروب والمانع للصناعات والمدد القطرية وأوريجينز و«ذي ماينتاينرز» والجسرة لخدمات الشركات وشركة «بي جي ٢» وشركة عمار للإنشاءات وشركة الجسرة للخرسانة الجاهزة.

تلقى علومه في جامعة قطر حيث نال شهادة البكالوريوس في الاقتصاد.

الشيخ محمد فيصل قاسم فيصل آل ثاني
عضو غير مستقل وغير تنفيذي- قطري

انضم إلى مجلس الإدارة في ٢٥ فبراير ٢٠١٥ وأعيد انتخابه في ٢٧ فبريـر ٢٠١٨ ممثلاً عن شركة الفيصل الدولية للاستثمار

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم الاخرى بخلاف الفيصل الدولية) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٩٥٦,٧٩٠ سهماً

عدد الأسهم المملوكة من شركة الفيصل الدولية للاستثمار كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٢٦٨,٢١٤,٨٨٠ سهماً

يشغل سعادة الشيخ محمد بن فيصل آل ثاني منصب نائب رئيس مجلس إدارة الفيصل القابضة وشركة أعمال، إحدى كبريات الشركات المساهمة في قطر.
إضافة إلى ذلك، يشغل سعادته عدداً من المناصب القيادية الأخرى كالآتي:

- عضو مجلس إدارة رابطة رجال الأعمال القطريين
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة الفيصل الدولية للاستثمار
- مالك شركة أوبتميزد القابضة ذ.م.م.
- عضو مجلس أمناء الجامعة الأمريكية في الشارقة
- نائب رئيس مجلس إدارة بنك بانيف، مالطا
- نائب رئيس مجلس إدارة شركة أعمال القابضة
- الرئيس الفخري لغرفة التجارة الإيطالية في قطر

يحمل سعادته شهادة البكالوريوس في العلوم وإدارة الأعمال من جامعة كارنيجي ميلون في قطر.

الشيخ محمد بن منصور بن محمد بن جبر آل ثاني

عضو غير مستقل وغير تنفيذي- قطري

انضم إلى مجلس الإدارة في ٢٥ فبراير ٢٠١٥ وأعيد تعيينه في ٢٧ فبراير ٢٠١٨ من قبل جهاز قطر للاستثمار/شركة قطر القابضة

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلته وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٩,٤٠٠ سهماً

عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١,٤٥٢,١٢١,٦١٠ سهماً

انضم سعادة الشيخ محمد بن منصور آل ثاني إلى مجلس إدارة الخليجي في فبراير ٢٠١٥. يتمتع سعادته بخبرة جيدة في المجال الاستثماري والشؤون المالية المكتسبة من عمله الحالي في جهاز قطر للاستثمار كما تولى عضوية مجلس إدارة شركة الريان للضيافة ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار.

يحمل سعادته شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد من جامعة ساسكس في المملكة المتحدة وشهادة المحلل المالي المعتمد المرموقة (CFA) وما زال يسعى إلى تحقيق المزيد من التميز على المستويين الشخصي والمهني.

الآنسة ابتسام صالح حسن حمد المناعي

عضو غير مستقل وغير تنفيذي – قطرية

تم تعيينها لأول مرة في مجلس الإدارة بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٨ من قبل جهاز قطر للاستثمار/شركة قطر القابضة

عدد الأسهم المملوكة بشكل مباشر أو غير مباشر (أفراد عائلتها وشركاتهم) كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٨١٦,٣٢٠ سهماً

عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١,٤٥٢,١٢١,٦١٠ سهماً

انضمت الآنسة ابتسام المناعي إلى مجلس إدارة الخليجي في فبراير ٢٠١٨ حاملة معها خبرة طويلة مهنية وأكاديمية في عالم الاستثمار والمال. انضمت إلى جهاز قطر للاستثمار عام ٢٠٠٧ حيث تدرجت في مختلف المناصب القيادية من رئيس وحدة مساندة العمليات الاستثمارية إلى نائب مدير الإدارة المالية وحالياً تشغل منصب مدير الإدارة المالية والرئيس المالي للجهاز بالإنابة. قبل التحاقها بالجهاز بدأت مسيرتها المهنية بقسم المحاسبة بكلية الإدارة والاقتصاد في جامعة قطر.

وفيما يلي بعض المناصب الأخرى التي تشغلها في الوقت الحالي:

١. عضو مجلس إدارة في عدد من الشركات التابعة لجهاز قطر للاستثمار
٢. عضو في لجنة التدقيق والمطابقة التابعة لمجلس الأمناء بجامعة قطر
٣. عضو في اللجان الاستشارية لبعض الشركات التابعة للجهاز

تحمل ابتسام شهادة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد تخصص محاسبة وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة قطر.

السيد عبدالله علي مبارك علي الكواري،
محلل مالي معتمد (CFA)

عضو غير تنفيذي وغير مستقل – قطري

تم تعيينه لأول في مرة مجلس الإدارة بتاريخ ٢٧ فبراير ٢٠١٨ من قبل جهاز قطر للاستثمار/شركة قطر القابضة

لم يملك بشكل مباشر أو غير مباشر أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

عدد الأسهم المملوكة من شركة قطر القابضة/جهاز قطر للاستثمار والكيانات التابعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ١,٤٥٢,١٢١,٦١٠ سهماً

انضم السيد عبدالله الكواري إلى مجلس إدارة الخليجي في فبراير ٢٠١٨ وهو يتمتع بخبرة راسخة في مجال الاستثمار المكتسبة من عمله الحالي في جهاز قطر للاستثمار ضمن إدارة الاستثمارات بالمؤسسات المالية كما يتولى عضوية مجلس الإدارة في عدد من الصناديق الاستثمارية ممثلاً عن جهاز قطر للاستثمار بما في ذلك أفينتيكوم كابيتال مانجمنت هولدنغ وشركة «سي أي سي تي» كابيتال هولدينغ المحدودة والشركة العربية للاستثمار.

السيد الكواري ناشط في المجال الأكاديمي أيضاً إذ لديه مشاركات فاعلة في عدة برامج ومبادرات محلية ودولية أبرزها المنتدى الاقتصادي العالمي كما أنه عضو مجلس إدارة اتحاد المحللين الماليين المعتمدين فرع الدوحة. يحمل السيد عبدالله شهادة بكالوريوس علوم في إدارة الأعمال مع درجة تميّز من جامعة كارنيجي ميلون في قطر وشهادة المحلل المالي المعتمد المرموقة (CFA) وما زال يسعى إلى تحقيق المزيد من التميز على المستويين الشخصي والمهني.

٣-٣ لجان المجلس

فوض مجلس الإدارة جزءاً من صلاحياته إلى عدد من اللجان وهي: لجنة التدقيق ولجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام ولجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

لجنة التدقيق:

شكل مجلس الإدارة لجنة التدقيق بهدف مراجعة ومراقبة نزاهة البيانات والتقارير المالية، ونظم الرقابة الداخلية، ونظم التحكم والتحوط للمخاطر الكلية وكذلك نظام الرقابة المالية والممارسات المحاسبية والمالية للبنك وتولي كافة الأمور المتعلقة بالمدقق الخارجي والتدقيق الداخلي.

تتألف اللجنة من ثلاثة أعضاء يترأسهم عضو مستقل وهو السيد فيصل المانع وتضم اللجنة في عضويتها كل من الآنسة ابتسام المناعي والشيخ محمد بن فيصل بن قاسم آل ثاني وهم يتمتعون بالخبرة المالية اللازمة وشؤون التدقيق. جميع أعضاء اللجنة غير تنفيذيين.

على اللجنة أن تجتمع ٦ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة فعلاً ستة اجتماعات في العام ٢٠١٩.

يرجى مراجعة الفقرة ٣-٤ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق لجنة التدقيق على الموقع الإلكتروني للخليجي (www.alkhaliji.com).

نظرت اللجنة من خلال اجتماعاتها الدورية في العام ٢٠١٩ في نظام الرقابة الداخلي والمخاطر المرافقة مع الإدارة العليا وتنظر اللجنة باستمرار في أي مسائل تتعلق بضوابط الرقابة الداخلية والمخاطر المرافقة وتتخذ الإجراءات اللازمة نحو تعزيز تلك الضوابط أو تصحيح أي خلل فيها، إن وجد. كما اجتمعت بالمدققين الخارجيين لمراجعة النتائج المالية الفصلية والختامية وبالمدققين الداخليين لمناقشة المسائل الأساسية المتعلقة بالمخاطر والرقابة ويتم التنسيق دوماً بين المدقق الخارجي والمدققين الداخليين في جميع مسائل التدقيق بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر إعداد كتاب الإدارة الذي يرفع إلى المجلس/لجنة التدقيق.

وفي كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠١٩، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات لجنة التدقيق خلال العام ٢٠١٩:

- مراجعة ومناقشة تقرير المدققين المستقلين بشأن مراجعة نظام الرقابة الداخلية والبيانات المالية المرحلية وتقرير تدقيق البيانات الختامية للعام ٢٠١٩ بما في ذلك كتاب الإدارة
- مراجعة ومناقشة البيانات المالية المرحلية والختامية للعام ٢٠١٩ والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليها
- مراجعة وتعزيز الرقابة الداخلية على التقارير المالية
- مراجعة اتفاقية التعاقد مع المدقق الخارجي للعام ٢٠١٩ واعتمادها بناء على تفويض الجمعية العامة
- مناقشة خطة التدقيق للمدققين المستقلين للعام ٢٠١٩ والموافقة عليها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والتقرير السنوي للتدقيق الداخلي عن أنشطة ونتائج التدقيق الداخلي والرقابة الداخلية ونظام التحكم بالمخاطر للعام ٢٠١٩ واتخاذ الإجراءات المناسبة بحسب المقتضى
- الموافقة على استراتيجية وخطة التدقيق الداخلي للعام ٢٠١٩
- مراجعة عروض شركات التدقيق والتوصية لمجلس الإدارة بترشيح المدقق الخارجي للعام ٢٠٢٠
- وضع سياسة وإجراءات للرقابة الداخلية على التقارير المالية
- مراجعة عدد من السياسات المحاسبية وسياسات التدقيق والموافقة عليها

لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام

شكل مجلس الإدارة لجنة خاصة لإدارة المخاطر ومتابعة الالتزام بهدف مساعدة المجلس على القيام بمسؤولياته الإشرافية في تقييم وإدارة مختلف أنواع المخاطر التي يتعرض لها البنك ولاعتماد الإطار التنظيمي للمخاطر وقابلية تحمل المخاطر وكل ما يتعلق بمخاطر البنك من استراتيجيات وسياسات ولوائح داخلية.

تضطلع اللجنة أيضاً بمهام الإشراف على متابعة الالتزام والامتثال بكافة الأنظمة ومتطلبات السياسات الداخلية وضمان وضع وتطبيق الإجراءات الفاعلة والملائمة لإرساء ثقافة الامتثال على مستوى البنك والالتزام بالمتطلبات الرقابية والتنظيمية ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ومكافحة الاحتيال وكذلك وضع السياسات والمعايير والضوابط الخاصة بمتابعة الالتزام على مستوى المجموعة ككل والإشراف على تطبيقها.

يترأس لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام عضو مستقل وهو السيد طارق المالكي الجهني وتضم اللجنة في عضويتها كل من السيد عبد السلام المرشدي والشيخ محمد بن منصور آل ثاني والسيد عبدالله الكواري. على اللجنة أن تجتمع ٤ مرات بالسنة كحد ادنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة أربعة اجتماعات فعلاً في العام ٢٠١٩.

يحضر كل من الرئيس التنفيذي ورئيس قطاع المخاطر للمجموعة ورئيس إدارة متابعة الالتزام للمجموعة جميع اجتماعات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام حيث يقومان برفع تقاريرهما الدورية إلى اللجنة لمراجعتها ومناقشتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٣-٤ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام على الموقع الإلكتروني للخليجي (www.alkhaliji.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠١٩، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال وقرارات لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام خلال العام ٢٠١٩:

- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن متابعة الالتزام واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية والسنوية عن مكافحة غسل الأموال واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة ومناقشة آخر المستجدات في البيئة الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة ومناقشة النسب الإشرافية والتجاوزات واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة ومناقشة الخطة السنوية لإدارة متابعة الالتزام والموافقة عليها
- المصادقة على علاقات العمل مع الأشخاص السياسيين وممثلي المخاطر في مجال مكافحة غسل الأموال
- مراجعة ومناقشة التقارير الدورية لإدارة المخاطر بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر قابلية تحمّل المخاطر وتطورات المحفظة الائتمانية والمخصصات والخسائر الائتمانية والمتعثرات والمخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة ومخاطر الأمن وإدارة استمرارية الأعمال واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها متى اقتضى الحال
- مراجعة اقتراحات شطب الديون والموافقة عليها
- مراجعة نتائج اختبارات الضغط الدورية واعتمادها تمهيداً لرفعها إلى المصرف المركزي
- متابعة خطة رأس المال والإجراءات الداخلية لتقييم كفاية رأس المال (ICAAP) لعام ٢٠١٩
- المراجعة السنوية لسقوف الانكشافات الائتمانية على الدول والمصادقة عليها
- مراجعة آخر المستجدات حول القوانين وتعليمات الهيئات الرقابية واتخاذ الإجراءات اللازمة بشأنها
- مراجعة وتعديل سياسات المخاطر وسياسات متابعة الالتزام ومكافحة غسل الأموال

لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

أنشأ مجلس الإدارة لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت وأوكل إليها النظر في كافة مسائل الموارد البشرية وبرامج المكافآت والتعويضات والحوكمة ضمن البنك. تتألف اللجنة من أربعة أعضاء، يترأس اللجنة السيد عبدالله المسند إلى جانب عضوية كل من السيد عبد السلام المرشدي والسيد طارق المالكي الجهني والسيد عبدالله الكواري. على اللجنة أن تجتمع مرتين بالسنة كحد أدنى وفقاً لميثاقها وقد عقدت اللجنة اجتماعين في العام ٢٠١٩ للنظر في مختلف المواضيع التي تدخل ضمن نطاق صلاحياتها.

يرجى مراجعة الفقرة ٣-٤ أدناه بعنوان «الاجتماعات والحضور» للاطلاع على حضور أعضاء اللجنة. تعمل اللجنة وفقاً لميثاق خاص بها معتمد من مجلس الإدارة يحدد بوضوح مسؤولياتها ومهامها ويجري تدوين محاضر مكتوبة بجميع اجتماعاتها وقراراتها وحفظها في سجلات الشركة. يمكن الاطلاع على ميثاق لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت على الموقع الإلكتروني للخليجي (www.alkhaliji.com).

في كل اجتماع لمجلس الإدارة، يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير عن أنشطة اللجنة وعملها وأبرز القرارات الصادرة عنها إلى مجلس الإدارة مجتمعاً. في العام ٢٠١٩، صادق مجلس الإدارة على جميع توصيات اللجنة وقراراتها.

أبرز أعمال لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت خلال العام ٢٠١٩:

- مراجعة وتأكيد نتائج الأهداف المحققة والمقررة ضمن بطاقة قياس الأداء العام للبنك
- المراجعة السنوية لسياسة ومنهجية الحوافز والمكافآت والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على اقتراح توزيع المكافآت السنوية للموظفين على مستوى المجموعة للعام ٢٠١٩
- مراجعة سياسات مختلفة للموارد البشرية والحوكمة والموافقة عليها
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على بعض التعيينات في الإدارة العليا
- إجراء التقييم السنوي لأداء مجلس الإدارة واللجان والمراجعة السنوية لسياسة مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومكافآت المجلس والتوصية لمجلس الإدارة بهذا الخصوص
- إجراء التقييم السنوي للأعضاء المستقلين في مجلس الإدارة
- التوصية لمجلس الإدارة بالموافقة على تقرير الحوكمة
- مراجعة واعتماد لائحة المطلعين على المعلومات الجوهرية
- مراجعة واعتماد المعاملات مع الأطراف ذوي العلاقة
- مناقشة خطط مختلفة لتدريب أعضاء مجلس الإدارة وتنظيم ورشة عمل للمجلس حول الحوكمة

٣-٤ الاجتماعات والحضور

يضع جميع أعضاء مجلس الإدارة خبراتهم ومهاراتهم في خدمة البنك ويخصصون الوقت الكافي لعملهم في مجلس الإدارة وذلك جلي من خلال نسبة الحضور المنتظمة للاجتماعات كما يشارك الأعضاء إلى جانب الرئيس، بمن فيهم رؤساء اللجان المنبثقة عن المجلس، في الجمعيات العمومية للاطلاع والرد على استفسارات السادة المساهمين. فيما يلي تواريخ انعقاد اجتماعات المجلس واللجان وحضور الأعضاء:

تواريخ اجتماعات المجلس	الحضور
٢٠ يناير ٢٠١٩	جميع الأعضاء
٢٩ أبريل ٢٠١٩	٦ أعضاء بمن فيهم نائب الرئيس
٢٣ يونيو ٢٠١٩	٧ أعضاء بمن فيهم الرئيس
٢٣ يوليو ٢٠١٩	جميع الأعضاء
١٥ أكتوبر ٢٠١٩	٧ أعضاء بمن فيهم الرئيس
٨ ديسمبر ٢٠١٩	جميع الأعضاء

اسم العضو	مجلس الإدارة	لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت	لجنة التدقيق	لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام
	٦ اجتماعات في ٢٠١٩	اجتماعين في ٢٠١٩	٦ اجتماعات في ٢٠١٩	٤ اجتماعات في ٢٠١٩
الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني	٦/٥	غير منطبق	غير منطبق	غير منطبق
عبدالله ناصر المسند	٦/٥	٢/١	غير منطبق	غير منطبق
عبد السلام المرشدي	٦/٥	٢/٢	غير منطبق	٤/٣
طارق المالكي الجهني	٦/٦	٢/٢	غير منطبق	٤/٤
فيصل المانع	٦/٦	غير منطبق	٦/٦	غير منطبق
الشيخ محمد فيصل قاسم فيصل آل ثاني	٦/٥	غير منطبق	٦/٥	غير منطبق
الشيخ محمد بن منصور بن محمد بن جبر آل ثاني	٦/٤	غير منطبق	غير منطبق	٤/٣
عبدالله الكواري	٦/٥	٢/١	غير منطبق	٤/٣
ابتسام المناعي	٦/٦	غير منطبق	٦/٦	غير منطبق

٣-٥ الإدارة العليا واللجان الإدارية

٣-٥-١ الفريق الإداري

يتولى الرئيس التنفيذي للمجموعة تنفيذ إستراتيجية الخليجي، وإدارة الأعمال والأنشطة اليومية للبنك. ويرفع الرئيس التنفيذي تقاريره مباشرة إلى مجلس الإدارة والعضو المنتدب ويبقي المجلس على علم تام بجميع الجوانب الرئيسية لأداء الأعمال. يساند الرئيس التنفيذي فريق عمل يتوزع على إدارات رئيسية تتمتع بأهداف إستراتيجية واضحة لضمان النمو المستدام للبنك بالإضافة إلى اللجان الإدارية ذات الأدوار والمسؤوليات المحددة. يمكن الاطلاع على أبرز أعمال وأنشطة الفريق الإداري خلال العام ٢٠١٩ من خلال مراجعة الأقسام الخاصة بمختلف إدارات البنك في التقرير السنوي الذي يشكّل جزءاً لا يتجزأ من تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند.

السيد فهد آل خليفة

الرئيس التنفيذي للمجموعة

امتلك ١٠,٩٤٠ سهم في الخليجي بشكل مباشر وغير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يعدّ السيد فهد آل خليفة من الشخصيّات البارزة في الوسط المصرفي ويتمتع بسجل حافل من الخبرات والإنجازات تزيد عن ٢٠ عاماً في هذا المجال. بدأ مسيرته المهنية في العام ١٩٩٤ في مصرف قطر المركزي ومنذ ذلك الحين شهدت مسيرته تطوراً وتقدماً سريعاً بفضل مهنيّته ومناقبيته العالية. في العام ٢٠٠٠ انضم إلى بنك قطر الوطني للعمل ضمن إدارة الخزينة حيث تدرّج ليصبح المدير العام لإدارة الخزينة والمدير العام للخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات للمجموعة هناك قبل انضمامه إلى الخليجي في منصب الرئيس التنفيذي للمجموعة في سبتمبر ٢٠١٤ كما كان عضواً في العديد من اللجان ومجالس الإدارات ضمن مجموعة بنك قطر الوطني وشركاته التابعة/الزميلة. يحمل السيد فهد شهادة بكالوريوس في الشؤون المالية من جامعة سياتل.

السيد عمرالعمادي

رئيس قطاع الأعمال للمجموعة

امتلك ٣٨,٤١٠ سهماً في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

انضم إلى عائلة الخليجي في العام ٢٠١٥ حاملاً معه خبرة واسعة تزيد عن ١٠ سنوات في قطاع الخدمات المصرفية للشركات وله علاقات نافذة في الأسواق القطرية وكبار العملاء في القطاع المصرفي. بدأ مسيرته المهنية في العام ١٩٩٨ مع البنك التجاري القطري حيث تقلّد مناصب قيادية كان آخرها منصب مساعد مدير عام. يحمل العمادي شهادة بكالوريوس في العلوم المالية من جامعة ولاية كاليفورنيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد حمد الكبيسي

رئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة

امتلك ٩,٤٠٠ سهم في الخليجي بشكل غير مباشر كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

انضم السيد حمد الكبيسي إلى عائلة الخليجي في العام ٢٠١١ حاملاً معه ما يزيد عن ١٥ عاماً من الخبرة وهو يحمل شهادة بكالوريوس في علوم الكمبيوتر ويمتلك خبرة واسعة في مجال الموارد البشرية والشؤون الإدارية وتكنولوجيا المعلومات اكتسبها من عمله في عدّة مؤسسات بالقطاعين العام والخاص. خلال مسيرته المهنية، تقلّد السيد حمد عدداً من المناصب القيادية في قطر وهو حالياً مسؤول في الخليجي عن إدارة الموارد البشرية والشؤون الإدارية للبنك ومن ضمنها إدارة المرافق والمشتريات ويشرف على جميع تلك الوظائف على مستوى المجموعة ككل في قطر والإمارات وفرنسا كما يتولى مؤقتاً منصب رئيس قطاع العمليات المصرفية بالوكالة.

السيد شابير بركات علي

رئيس القطاع المالي للمجموعة

لم يملك أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يتمتع السيد شابير بخبرة مالية طويلة في مجال المحاسبة والشؤون المالية وقطاع الخدمات المصرفية. وقبل انضمامه إلى عائلة الخليجي في العام ٢٠١٧، عمل السيد شابير مع بنوك ومؤسسات مختلفة عريقة نذكر منها رويال بنك أوف سكوتلاند، إيه بي كينيفيك، بنك متروبوليتان، وبي دبليو سي، حيث شغل عدداً من المناصب المختلفة في المالية والتدقيق واستشارات المخاطر. يحمل السيد علي شهادة محاسب قانوني معتمد وهو عضو في جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين (ACCA) في المملكة المتحدة ومعهد المحاسبين القانونيين في باكستان (ICAP).

السيد ألكسيس باتريك نيسون

رئيس قطاع المخاطر للمجموعة بالوكالة

لم يملك أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يمتلك السيد نيسون سجلاً حافلاً يزيد عن ١٦ عاماً من الخبرة في مجال إدارة المخاطر. قبل انضمامه إلى الخليجي في العام ٢٠١٤، عمل ألكسيس لدى «دي زد بنك» في إيرلنده بمنصب رئيس وحدة الرقابة على المخاطر. يحمل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال من كلية «يو سي دي سمورفيت» للأعمال المرموقة في إيرلنده وشهادة محاسب قانوني معتمد.

السيد جيل ديرمو

المدير العام للخليجي فرنسا

لم يملك أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

السيد جيل ديرمو صاحب خبرة طويلة تزيد عن ٢٥ عاماً في مجال الخدمات المصرفية الدولية اكتسبها من عمله لدى بنك باريبا حيث تمرّس في الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات وبنك «ويست أل بي» باريس حيث كان يشغل منصب المدير المسؤول عن الخدمات المصرفية المتوجّهة لقطاع الطاقة الشاملة والمرافق. وقبل انضمامه لمجموعة الخليجي كان يتولى منصب المدير العام لفرع بنك قطر الوطني في باريس. تخرّج السيد ديرمو من جامعة «ليل» بفرنسا في الاقتصاد والشؤون المالية كما يحمل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال من جامعة ويست جورجيا بالولايات المتحدة الأمريكية.

السيد طاهر بيرزاده

رئيس الخزينة للمجموعة

لم يملك أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يتمتع طاهر بخبرة تزيد عن ٢٢ عام في مجال أنشطة الخزينة والخدمات المصرفية للشركات والخدمات المصرفية الاستثمارية والإسلامية اكتسبها من عمله في بنوك ومؤسسات مالية رائدة بالمنطقة والعالم. قبل انضمامه إلى الخليجي، عمل السيد طاهر لدى بنك دبي حيث تولى مناصب مختلفة بما فيها إدارة علاقات البنك مع المؤسسات المالية الاخرى كما كان مسؤولاً عن ترتيب وإبرام قروض مشتركة وعقد صفقات للتمويل التجاري وصفقات البيع والشراء بالأسواق الثانوية. وقبل انتقاله للعمل بمنطقة الخليج، عمل السيد بيرزاده في فرع بنك «أيه بي أن عمرو» في لاهور، باكستان لما يزيد عن ٩ أعوام حيث تولى عدّة مناصب هناك. يحمل طاهر شهادة ماجستير بإدارة الأعمال (اختصاص شؤون مالية) من المعهد الملكي لإدارة الأعمال في لاهور باكستان.

السيد فرحان حفيظجي

رئيس قطاع العمليات للمجموعة

لم يملك أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

يتمتع فرحان بخبرة تزيد عن ٢٥ عاماً في العمليات المصرفية والتقنيات. قبل انضمامه إلى الخليجي، كان السيد حفيظجي يعمل بمنصب نائب رئيس أول ورئيس قطاع العمليات لدى بنك الاتحاد الوطني في أبو ظبي وشغل قبل ذلك منصب نائب رئيس ورئيس العمليات للخدمات المصرفية للأفراد والشركات والأعمال الدولية لدى فرع بنك اسكتلنده الملكي في دولة الإمارات (المعروف سابقاً بالبنك الهولندي «أيه بي أن أمرو») ورئيس العمليات الإقليمية في بنك «أيتش دي أف سي» في الهند ومدير رئيسي لفرع البنك الهولندي «أيه بي أن أمرو» في الهند . يحمل فرحان شهادة البكالوريوس في التجارة بدرجة شرف من جامعة كالكوتا في الهند وشهادة اعتماد في مجال الإدارة والقيادة من كلية لندن للأعمال وشهادة اعتماد كمهني محترف في عمليات الأعمال من الأكاديمية الدولية لإدارة المشاريع وشهادة «بروسكي» المعروفة عالمياً في مجال إدارة التغيير.

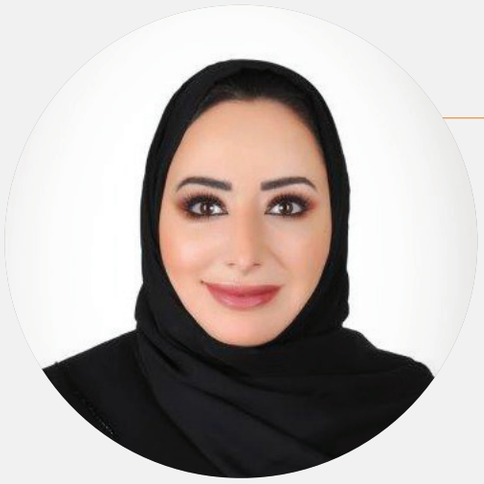

السيدة رنا الأسعد

رئيس الخدمات المصرفية الشخصية

امتلكت ٥٤٩,٥٩٠ سهماً في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

انضمت السيدة رنا الأسعد إلى عائلة الخليجي في العام ٢٠١٣ وهي تحمل خبرة واسعة تزيد عن ١٩ عاماً في الخدمات المصرفية الشخصية. بدأت مسيرتها المهنية في العام ١٩٩٧ لدى البنك التجاري القطري حيث تدرّجت في العديد من المناصب وحققت العديد من النجاحات ما أكسبها خبرات واسعة ومعرفة معمقة بالأسواق القطرية. تحمل رنا شهادة بكالوريوس في الأدب الإنجليزي من جامعة قطر ودبلوم في إدارة الأعمال من جامعة لندن متروبوليتان في المملكة المتحدة.

السيد ميشال داييه

رئيس الشؤون القانونية

لم يملك أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

انضم إلى عائلة الخليجي في العام ٢٠١٧ حاملاً معه خبرة واسعة تزيد عن ٢٠ عاماً في مجال القوانين المصرفية والتجارية والمالية. خلال مسيرته المهنية، عمل ميشال لدى عدد من كبريات شركات ومكاتب المحاماة في أوروبا قبل أن ينتقل للعمل في المنطقة مع بنك قطر الوطني ثم يؤسس مكتبه الخاص في مركز قطر للمال. يحمل ميشال عدة شهادات في القانون والمحاماة والأعمال من أعرق الجامعات العالمية نذكر منها كلية الأعمال ESSEC و جامعة السوربون في فرنسا وكلية كينجز كوليدج في لندن.

السيد هاني غزال

رئيس شؤون وعلاقات الشركة للمجموعة بالوكالة

امتلك ٢٩,١٠٠ سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩

انضم السيد هاني غزال إلى عائلة الخليجي في العام ٢٠٠٨ حاملاً معه ما يزيد عن ١٨ عاماً من الخبرة في مجال التسويق وإدارة العلامات التجارية والعلاقات العامة والتواصل اكتسبها من أدواره السابقة وعمله كمدير للمبيعات والتسويق بشركة قطر للإعلام والتسويق وفندق إنتركونتيننتال في الإمارات العربية المتحدة. يحمل السيد غزال شهادة في إدارة الفنادق من سويسرا.

السيد معتز دعنا

مسؤول الالتزام والإبلاغ عن غسل الأموال للمجموعة

لم يملك أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(مستشار مجلس الإدارة/ لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام)

انضم إلى عائلة الخليجي منذ العام ٢٠١٤ وتم تعيينه كمسؤول لإدارة الالتزام ومكافحة غسل الأموال للمجموعة في أكتوبر ٢٠١٨. يتمتع السيد معتز بخبرة تزيد عن ١٥ عاماً في العمل المصرفي. قبل انضمامه إلى الخليجي، عمل كمسؤول التزام ومكافحة غسل الأموال في البنك العربي في الأردن منذ العام ٢٠٠٨ وهو يحمل شهادة ماجستير في الإدارة المالية من الأكاديمية العربية للأعمال في الأردن وحاصل على شهادة بكالوريوس في المحاسبة من جامعة اليرموك كما يحمل شهادة خبير معتمد في مكافحة غسل الأموال.

السيد أمجد صديقي

رئيس جهاز التدقيق الداخلي للمجموعة

لم يملك أي سهم في الخليجي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩
(مستشار مجلس الإدارة/لجنة التدقيق)

انضم السيد صديقي إلى عائلة الخليجي في العام ٢٠١٧ حاملاً معه تجربة غنية في مجال التدقيق الداخلي والرقابة المالية. في السابق كان يعمل مع برايس ووترهاوس كوبرز، كي بي ام جي، بنك سكوتيا كندا، التجاري الدولي كندا والبنك السعودي للاستثمار بالمملكة العربية السعودية. وهو عضو معتمد لمعهد المدققين الداخليين بالمملكة المتحدة ويحمل شهادة مدقق داخلي معتمد ومحاسب قانوني معتمد وشهادة محاسب معتمد في الإدارة الشاملة وشهادة إدارة التدقيق الداخلي من الولايات المتحدة الأمريكية

٣-٥-٢ اللجان الإدارية

هناك عدة لجان إدارية على الشكل الآتي:

اللجنة الإدارية التنفيذية للمجموعة:

تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في عملية صنع القرار، واستعراض التطورات بالأعمال، وإدارة العمليات اليومية للبنك، ومناقشة الأمور الإستراتيجية للمجموعة وصياغة التوصيات لمجلس الإدارة أو لجانه المختصة.

لجنة إدارة الأصول والخصوم ورأس المال للمجموعة:

تدعم الرئيس التنفيذي والإدارة العليا في إدارة وتحقيق الاستفادة المثلى من الأصول، والخصوم، وهيكل رأس المال في مجموعة الخليجي ضمن حدود المخاطر والعمليات المنصوص عليها في سياسات المجموعة.

لجنة الائتمان والاستثمار:

مفوّضة بصلاحية الموافقة على مختلف أنواع صفقات الائتمان والتسهيلات والاستثمارات والبرامج الخاصة بالمنتجات الائتمانية

لجنة المخاطر للمجموعة:

تسعى للحفاظ على فعالية الإدارة والإشراف على أداء المخاطر التشغيلية للمجموعة، ومتابعة تنفيذ إطار الرقابة الداخلية، ومراقبة تنفيذ خطة استمرارية الأعمال واتخاذ القرارات ورفع التوصيات المناسبة للمساعدة في الحد من المخاطر التشغيلية.

لجنة تسيير شؤون الأمن:

مسؤولة عن الإشراف على كافة المسائل المتعلقة بشؤون الأمن.

لجنة تسيير شؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات:

تعنى هذه اللجنة بإدارة ومتابعة كافة مسائل النظم الآلية والتقنيات على مستوى مجموعة الخليجي.

لجنة التحقيقات الخاصة للمجموعة:

تم تشكيل هذه اللجنة لتكون ذراعاً استشارياً مستقلاً للرئيس التنفيذي في التحقيقات التي تجري حول أي عمليات احتيال أو أفعال مشبوهة قد يتعرض لها البنك

يمكن الاطلاع على كامل منظومة البنك ضمن الهيكل التنظيمي للمجموعة أدناه

٣-٦ الهيكل التنظيمي للمجموعة

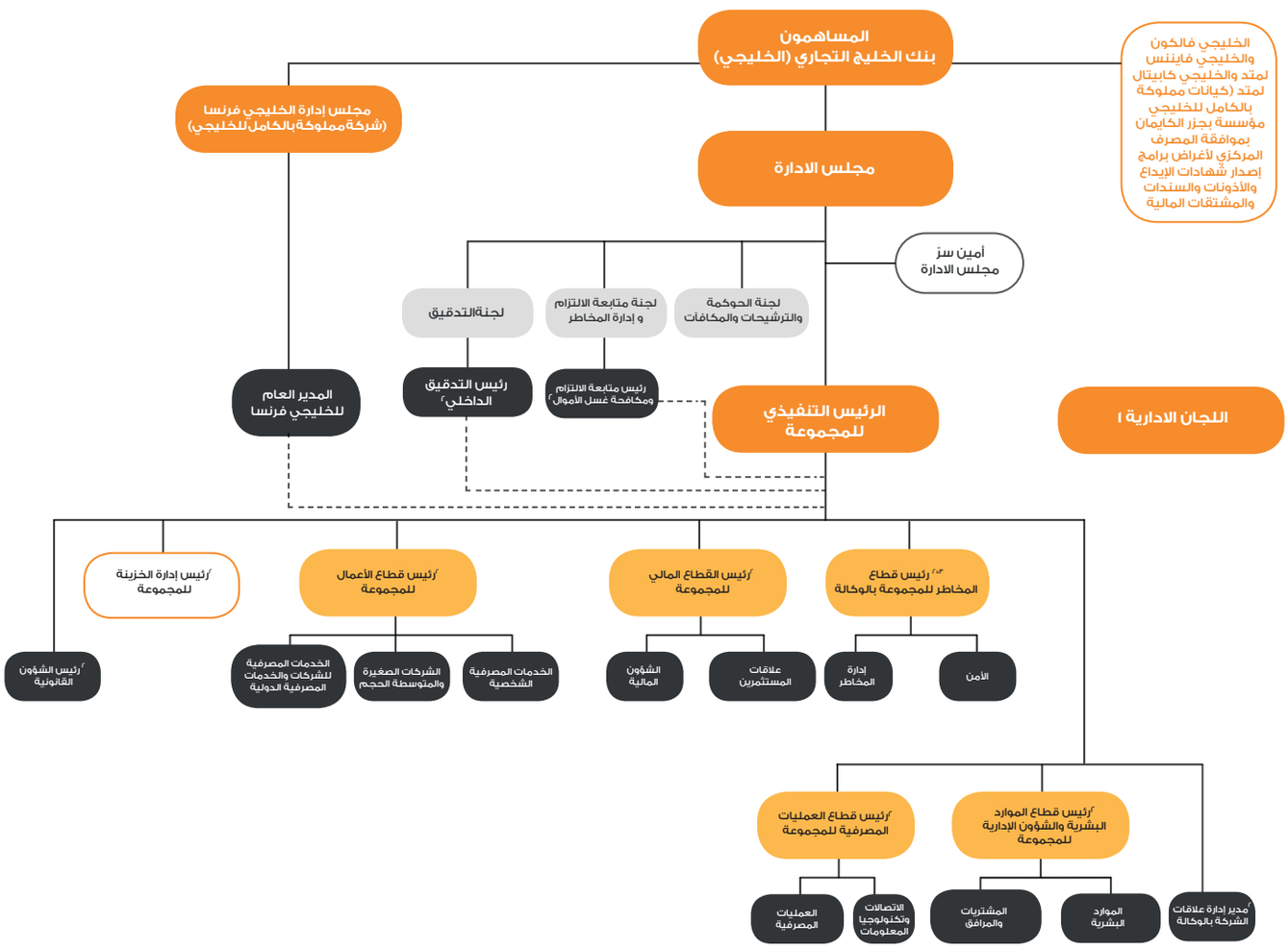

١-

اللجنة الإدارية التنفيذية العليا للمجموعة	لجنة الائتمان والاستثمار	لجنة تقييم الأصول والخصوم وإدارة رأس المال للمجموعة	لجنة المخاطر للمجموعة	لجنة تسيير الشؤون الأمنية	لجنة تيسير شؤون الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	لجنة التحقيقات الخاصة

٢- يمارسون الإشراف المجمّع على الإدارات المعادلة لإداراتهم في الشركات التابعة للمجموعة ضمن القوانين والأنظمة المحلية المعمول بها في الدول والبلدان التي تعمل فيها تلك الشركات التابعة

٣- يرفع تقاريره بصورة غير مباشرة إلى لجنة إدارة المخاطر ومتابعة الالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة

٣-٧ المكافآت والحوافز

سياسة مكافآت مجلس الإدارة

فيما يلي السياسة التي تحدد أسس وطريقة منح مكافآت أعضاء مجلس الإدارة التي نعرضها لإعادة إقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير علماً بأنه لم يطرأ عليها أي تغيير من الفترة نفسها من العام الماضي:

١. يجب أن تكون مكافآت مجلس الإدارة مطابقة لمعايير السوق وتأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر
٢. يجب أن ترتبط مكافآت مجلس الإدارة بنتائج تقييم الأداء الكلي والفردي لمجلس الإدارة بدون أي تمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة
٣. تكون مكافآت مجلس إدارة الخليجي مكافآت نقدية وتتألف من المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان ولا تشمل المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله (مثل مصاريف السفر أو الإقامة أو خلافه، إن وجدت).
٤. لا يجوز لعضو مجلس الإدارة الواحد، ما لم يكن عضوا تنفيذياً، أن يحصل على ما يزيد عن مبلغ ٢ مليون ريال وهو مجموع ما يجب أن يتقاضاه كحد أقصى عن كافة أعماله خلال السنة بما في ذلك المكافأة السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان وبدل مصاريف ونفقات عمله وفقاً لتعليمات مصرف قطر المركزي ذات الصلة. وفي جميع الأحوال، لا يجوز أن يزيد مجموع مكافآت أعضاء المجلس عن ٥٪ من الربح الصافي بعد خصم الاحتياطات والاستقطاعات القانونية وتوزيع ربح لا يقل عن ٥٪ من رأسمال الشركة المدفوع على المساهمين
٥. تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت مراجعة أداء مجلس الإدارة وبناء على نتائج المراجعة ترفع توصيتها للمجلس والرئيس حول المكافآت المقترحة بعد تأكدها من أنها تستوفي الأسس المحددة في هذه السياسة ولرئيس مجلس الإدارة البت في أي تحفظ أو تضارب للمصالح قد ينشأ حول هذا الموضوع قبل عرضه على الجميعة العامة
٦. تدخل أجور ومكافآت العضو التنفيذي، إن وجد، ضمن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا مع مراعاة الإفصاح عنها وفقاً للقانون
٧. يعرض مجموع مكافآت مجلس الإدارة بما فيها المكافآت السنوية وبدلات حضور اجتماعات المجلس واللجان والتي يتم تحديدها وفقاً للسياسة اعلاه على الجمعية العامة السنوية لإقرارها
٨. لا يجوز صرف مكافآت مجلس الإدارة إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها
٩. تصرف المكافآت لأعضاء مجلس الإدارة الذين يمثلون أشخاص معنوية/شركات في مقاعد مجلس الإدارة في حسابات الشركات/الجهات التي يمثلونها وليس في حساباتهم الخاصة ما لم يحصلوا على عدم ممانعة كتابية من الجهات التي يمثلونها
١٠. يجب الإفصاح عن مكافآت أعضاء مجلس الإدارة في البيانات المالية المدققة كما يجب الإفصاح عن جميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة سواء التنفيذيين أو غير التنفيذيين، المستقلين أو غير المستقلين بما في ذلك المكافآت السنوية وبدلات حضور الاجتماعات وأي بدل من المصاريف أو النفقات التي يدفعها البنك لعضو مجلس الإدارة بحكم عمله في الكشف التفصيلي المعد وفقاً لأحكام المادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم ١١ لسنة ٢٠١٥ والمادة (٤٧) من النظام الأساسي للبنك وتدقيقه وتوقيعه من قبل المدقق الخارجي وأن يكون الكشف متوفراً قبل أسبوع من الموعد المقرر للجمعية العامة السنوية
١١. في حال عدم تحقيق أرباح كافية في عام معيّن لإجراء توزيعات أرباح أو في حال تحقيق خسارة، للجمعية العامة أن تقرر منح مكافآت لأعضاء مجلس الإدارة من عدمه وفقاً للقانون ومع مراعاة الحصول على الموافقات اللازمة من الجهات الرقابية المعنية
١٢. تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

المبلغ المقترح لمكافآت مجلس الإدارة للعام ٢٠١٩:

قام مجلس الإدارة باقتراح مبلغ المكافآت وفقاً للسياسة أعلاه. للاطلاع على إجمالي المكافآت المقترحة للعام ٢٠١٩ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تحت الإيضاح رقم (٢٨) بعنوان «مكافأة وأتعاب مجلس الإدارة وأتعاب حضور الاجتماع» الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها. للاطلاع على المكافآت المدفوعة في السنوات السابقة يرجى مراجعة محاضر الجمعيات العامة المتوفرة على الموقع الإلكتروني للخليجي.

هذا ويمكن للسادة المساهمين الاطلاع على الكشف التفصيلي بجميع المبالغ التي حصل عليها أعضاء مجلس الإدارة والمكافآت المقترحة للعام ٢٠١٩ والمعد وفقاً للمادة (١٢٢) من قانون الشركات التجارية القطري رقم (١١) لسنة ٢٠١٥ والمادة (٤٧) من النظام الأساسي للبنك وذلك قبل أسبوع من الموعد المحدد لاجتماع الجمعية العامة في مكتب الأمانة العامة لمجلس الإدارة، في مقرّ البنك الكائن في الدوحة – قطر، شارع العد الشرقي ٦٩، منطقة مارينا ٤٠، مدينة لوسيل، الطابق ٢٣ مصطحبين معهم كشف حساب محدث بالأسهم المملوكة في الخليجي لا يقل تاريخه عن أسبوع واحد من بورصة قطر/شركة قطر للإيداع المركزي يثبت ملكيتهم بالبنك وصورة عن البطاقة الشخصية (إذا كان المساهم شخص طبيعي) أو صورة عن السجل التجاري وبطاقة المنشأة وكتاب تفويض موقع من المفوضين بالتوقيع على السجل التجاري وبطاقة المنشأة (إذا كان المساهم شخص معنوي/شركة).

سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك

فيما يلي سياسة مكافآت وحوافز الإدارة التنفيذية العليا والعاملين بالبنك التي نعرضها لإعادة إقرارها من قبل الجمعية العامة السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير علماً بأنه لم يطرأ عليها أي تغيير من الفترة نفسها من العام الماضي:

١. يتكون برنامج الحوافز والمكافآت في الخليجي من أربعة عناصر أساسية هي: الراتب الأساسي والبدلات والمزايا والمكافأة السنوية

٢. تحدد الرواتب والبدلات والمزايا وفقاً لمعايير السوق والمتطلبات التنظيمية وبما يحافظ على التنافسية

٣. أما المكافأة السنوية فتكون تقديرية بالكامل وتدفع بنهاية كل عام إذا استحقت ويجب أن تأخذ بعين الاعتبار الأهداف الطويلة الأمد للشركة وتقيم وزناً للمخاطر وترتبط ارتباطاً مباشراً بنتائج تقييم الأداء العام للبنك والأداء الفردي للموظفين بدون أي تعويل على أي عوامل أخرى كالتمييز على أساس العرق أو الدين أو النوع الاجتماعي أو أي مظهر من مظاهر التفرقة

٤. تحتسب المكافآت السنوية وفقاً لمنهجية علمية تحدد أسسها لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة ويعاونها في وضعها ومراجعتها، عند الضرورة، إحدى الجهات الاستشارية المستقلة والمتخصصة بمجال الموارد البشرية. وأهم أساس يجب أن تستند إليه تلك المنهجية هي أن تكون قائمة على تقييم الأداء حيث أن المكافأة الفردية التي يحصل عليها أي موظف تحدد وفقاً للنتيجة التي يحققها في عملية تقييم أدائه الفردي وتقييم أداء الإدارة أو القسم الذي ينتمي إليه وكذلك تقييم الأداء الكلي للبنك والإنجازات التي يحققها خلال العام

٥. يتم اعتماد نظام بطاقة تقييم الأداء المتوازن أو ما يُعرف بـ Balanced Scorecard لتقييم الأداء العام للبنك وأداء مختلف إداراته وأقسامه والعاملين فيه ويقوم هذا النظام على وضع أهداف توازن بين الأرباح المتوقعة ودرجة المخاطر التي تتضمنها الأنشطة المولدة لتلك المخاطر ومدى التزام البنك بتطبيق الضوابط الداخلية والمتطلبات التنظيمية

٦. عند بداية كل عام، يضع مجلس الإدارة عدداً من الأهداف الاستراتيجية للبنك المالية وغير المالية يحددها ويوافق عليها في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ويتم على أساسها تحديد أهداف كل إدارة وقسم في البنك وأهداف الرئيس التنفيذي وكل عضو في الإدارة العليا وصولاً إلى كل موظف وتحويلها إلى مؤشرات رئيسية للأداء قابلة للقياس والتقييم

٧. يتم بشكل دوري متابعة التقدم المحرز في تحقيق الأهداف المقررة في بطاقة تقييم الأداء المتوازن ورفع التقارير إلى مجلس الإدارة وفي نهاية كل عام يتم تدقيق البطاقة والنتائج النهائية المحققة ضمنها من قبل إدارة التدقيق الداخلي

٨. ترفع النتائج المدققة للبطاقة مرفقاً به اقتراح المكافآت السنوية المحتسب وفقاً للمنهجية المذكورة إلى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت المنبثقة عن مجلس الإدارة للنظر فيه والتوصية لمجلس الإدارة بالموافقة عليه

٩. بعد مصادقة المجلس على اقتراح المكافآت السنوية، يتمّ إعداد المكافآت الفردية وفقاً للمنهجية المذكورة وتجري مراجعتها والموافقة عليها، بحسب الأحوال، من قبل رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس قطاع الموارد البشرية والشؤون الإدارية للمجموعة ورئيس كل إدارة كما يكون منطبقاً

١٠. تحتسب المكافأة السنوية للموظف بالتناسب مع فترة الخدمة التي يكون أمضاها في البنك خلال السنة المعنية ولا يستحق الموظف أي مكافأة سنوية إذا تم الاستغناء عن خدماته قبل فترة محددة من موعد صرف المكافآت السنوية كما يتعين على الموظف إعادة المكافأة السنوية التي يكون حصل عليها إذا ما استقال خلال فترة محددة بعد صرف المكافأة له

١١. لا تصرف المكافآت السنوية لأعضاء الإدارة التنفيذية العليا إلا بعد الحصول على عدم ممانعة مصرف قطر المركزي عليها

١٢. تتولى لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت تقييم

ومراجعة البيئة العامة للمكافآت والحوافز بالبنك وهيكلية برنامج المكافآت والإنفاق الكلي بهذا الخصوص لضمان ملاءمته للأغراض الموضوعة من أجلها والمنافسة بالسوق والتزامه بالمستجدات الرقابية الحاصلة وذلك عند نهاية كل سنة أو كلما اقتضى الأمر ولها في سبيل ذلك الاستعانة بأي جهة استشارية مستقلة من ذوي الخبرة والتخصص

١٣. يُفصح عن مكافآت الإدارة التنفيذية العليا في البيانات المالية المدققة

١٤. تعرض هذه السياسة على كل جمعية عامة سنوية لإعادة إقرارها كل عام سواء بشكلها الحالي أو مع أي تعديلات قد تطرأ عليها، إن وجدت

مبلغ مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠١٩:

قام مجلس الإدارة بالموافقة على مكافآت الإدارة التنفيذية العليا عن العام ٢٠١٩ وفقاً للسياسة أعلاه للاطلاع على إجمالي مكافآت الإدارة التنفيذية العليا للعام ٢٠١٩ يرجى مراجعة البيانات المالية المدققة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ تحت الإيضاح رقم (٣٤/د) بعنوان «تعويضات مدفوعة لكبار موظفي الإدارة» الواردة بنهاية التقرير السنوي المرفق بهذا التقرير والتي تنتظر موافقة الجمعية السنوية التي يتوجه إليها هذا التقرير للمصادقة عليها.

٣-٨ الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

تشكل الرقابة الداخلية جزءاً لا يتجزأ من أنشطة إدارات الأعمال وعمل إدارات الدعم في الخليجي. تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية الكاملة والنهائية لوضع ضوابط سليمة للرقابة الداخلية ومراجعة فعاليتها. ويعتبر تطبيق أنظمة الرقابة الداخلية مسؤولية جوهرية تقع على عاتق الإدارة والموظفين وتشمل تطبيق السياسات اللازمة والإجراءات وفصل السلطات وإجراء تقييم دوري للضوابط لإدارة المخاطر إدارة شاملة على مستوى المجموعة ككل. ولهذه الغاية، تم إرساء نظام للرقابة الداخلية وإدارة المخاطر بهدف حماية أعمال وعمليات الخليجي ضد السلوك المسيء، والاحتيال، وعدم الكفاءة، وضمان الدقة والالتزام في العمليات، وضمان الامتثال للأنظمة والسياسات المعتمدة في الخليجي، وتقييم مستوى الأداء في جميع إدارات البنك والشركات التابعة للخليجي.

المكونات الرئيسية للرقابة الداخلية

١. لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة والمستقلة عن الإدارة العليا
٢. إدارة التدقيق الداخلي المستقلة المسؤولة مباشرة أمام لجنة التدقيق
٣. الإدارات الأخرى للرقابة الداخلية وتشمل (١) إدارة متابعة الالتزام ووحدة مكافحة غسل الاموال وتمويل الإرهاب المسؤولة مباشرة أمام لجنة إدارة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة؛ (٢) إدارة المخاطر للمجموعة؛ (٣) إدارة الشؤون القانونية
٤. تقرير مستقل إلى المساهمين بناء على متطلبات هيئة قطر للأسواق المالية حول تقييم كفاية وملاءمة تصميم وفعالية تطبيق ضوابط الرقابة الداخلية على التقارير المالية
٥. إدارة خاصة للشؤون المالية وتشمل التخطيط المالي ووحدة الرقابة المالية
٦. التقاريرالدورية المرفوعة من إدارة التدقيق الداخلي إلى لجنة التدقيق بخصوص المسائل المتعلقة بالتدقيق
٧. التقاريرالدورية المرفوعة من إدارات متابعة الالتزام وإدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر والالتزام المنبثقة عن مجلس الإدارة بخصوص المسائل المتعلقة بالمخاطر والالتزام
٨. سياسات البنك المعتمدة من قبل مجلس الإدارة
٩. تقديم تقارير شهرية للرئيس التنفيذي حول التقدم المحرز في معالجة مسائل الضوابط الرقابية
١٠. الإجراءات واللوائح التنفيذية المعتمدة من الإدارة العليا
١١. هيكل تفويض الصلاحيات المعتمد من مجلس الإدارة
١٢. التواقيع المزدوجة المطلوبة للعمليات والصفقات الكبيرة والمهمة
١٣. الهيكل التنظيمي المعتمد لكل إدارة من إدارات البنك وتطبيق مبدأ فصل المسؤوليات
١٤. نظام آلي مركزي يعززالضوابط في الأنشطة المصرفية الأساسية
١٥. تحديد مؤشرات المخاطر الرئيسية
١٦. تعيين «مسؤول مخاطر» في جميع الإدارات
١٧. خطة استمرارية الأعمال والاختبارات الدورية لها
١٨. الخطة الداخلية والسياسات الخاصة بإدارة المخاطر، وإدارة متابعة الالتزام ، وإدارة الشؤون القانونية، والحوكمة
١٩. توثيق الوصف الوظيفي لجميع الموظفين

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

٣-٩ تقييم الالتزام بتطبيق إطار عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر

وضع الخليجي إطاراً عمل فعال وراسخ لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية ومتابعة الالتزام بهدف تحديد وإدارة المخاطر، ويستند هذا الإطار إلى أسس رقابية فعالة ومتماسكة مطبقة على مستوى البنك بشكل عام ويجري العمل حالياً على تطوير نظام شامل لإدارة المخاطر على مستوى المجموعة ككل.

وتقع مسؤولية وضع الضوابط الداخلية والإطار التنظيمي لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية على عاتق الإدارة بالمقام الاول، ويتولى مجلس الإدارة الإشراف على تطبيقها بشكل فعّال. وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية مستقلة للمخاطر والضوابط الموضوعة لمواجهتها وترفع تقاريرها بهذا الشأن إلى الإدارة العليا ولجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في الوقت المناسب مما يساعد على تخفيف حدّة تلك المخاطر ومن آثارها السلبية على الأعمال.

يساهم الإطار التنظيمي لإدارة المخاطر التشغيلية والرقابة الداخلية في دعم البنك على تحقيق أهدافه الإستراتيجية المنشودة، كما يضمن التزام البنك بالقوانين والأنظمة المعمول بها ويشكل جزءاً مكملاً للخطط الإستراتيجية للبنك وسياساته وآليات عمله، ويخفف من خطر تكبّد خسائر مالية غير متوقعة أو الإضرار بسمعة البنك.

وضع الخليجي هيكلية شاملة للرقابة الداخلية تتوزع على ثلاثة مستويات مختلفة للدفاع:

- مستوى الدفاع الأول:ويتضمن إدارات الأعمال وإدارة العلميات – الذين يقومون بتحديد المخاطر ورفع التقارير بشأنها ؛
- مستوى الدفاع الثاني: ويشمل إدارة المخاطر وإدارة متابعة الالتزام والشؤون القانونية. وتضمن هذه الإدارات مزاولة البنك لأنشطته ضمن حدود المخاطر الملائمة وتحت سقف تعليمات مجلس الإدارة وتوجيهاته كما تضمن الالتزام بالمتطلبات القانونية والرقابية المعمول بها.
- مستوى الدفاع الثالث: ويشمل إدارة التدقيق الداخلي التي تقوم بمراجعات وتقييمات دورية لضمان كفاءة ضوابط الرقابة الداخلية بما في ذلك أطر عمل الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر والحوكمة

وعليه فإن الهيكلية أعلاه التي تجمع بين الضوابط الموضوعة من قبل الإدارة وعمل إدارة التدقيق الداخلي يضمن التزام الخليجي بمعايير الحوكمة الرشيدة وإدارة المخاطر وضوابط الرقابة الداخلية في كافة الأوقات.

وقد أظهرت النتائج وفقاً لآخر تقييم أجرته إدارة التدقيق الداخلي في ٢٠١٩ أن الإجراءات والآليات المعمول بها على مستوى الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر تعمل بشكل جيد ولا توجد أية مخاوف جديّة بهذا الصدد.

٣-١٠ تقرير الإدارة حول الرقابة الداخلية على البيانات المالية

إن مجلس إدارة بنك الخليج التجاري (الخليجي) ش.م.ق.ع («البنك») وشركاته التابعة الموحدة («المجموعة») مسؤول عن إنشاء والاحتفاظ بأنظمة رقابة داخلية كافية على البيانات المالية (ICOFR). إن رقابتنا الداخلية على إعداد التقارير المالية هي عملية تم تصميمها لتوفير تأكيد معقول فيما يتعلق بمصداقية التقارير المالية وإعداد البيانات المالية الموحدة للبنك لأغراض التقارير الخارجية وفقًا للمعايير الدولية للتقارير المالية (IFRS).

لقد أجرينا تقييمًا للتصميم والفعالية التشغيلية للرقابة الداخلية على التقارير المالية على مستوى المجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ بناءً على الإطار والمعيار المتكامل للرقابة الداخلية – الإطار المتكامل (٢٠١٣) – الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وعلى السياسة المعتمدة للمجموعة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

قامت شركة ديلويت اند توش الشرق الأوسط، وهي شركة محاسبية مستقلّة عامة ومسجّلة، بأعمال التدقيق وإصدار تأكيد معقول على تقييمنا حول نظام الرقابة الداخلية على البيانات المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

المخاطر في التقارير المالية

تكمن المخاطر الرئيسية في التقارير المالية إما من عدم عرضها بصورة حقيقية وعادلة بسبب أخطاء ناشئة عن خطأ أو احتيال، أو بسبب عدم نشرها بالوقت المناسب. يحدث العرض غير العادل عندما يحتوي مبلغ أو أكثر من البيانات المالية أو الإيضاحات على أخطاء جوهرية. تعتبر الأخطاء جوهريّة في حال كانت كانت قادرة، بشكل فردي أو جماعي، على التأثير في القرارات الاقتصادية التي يتخذها مستخدمو البيانات المالية.

للحد من مخاطر التقارير المالية، قامت المجموعة بإنشاء نظام رقابة داخلي على البيانات المالية بناءً على الإطار المتكامل للرقابة الداخلية الصادر عن لجنة رعاية المؤسسات («COSO») وعلى السياسة المعتمدة للمجموعة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول حول الأخطاء الجوهرية.

توصي لجنة رعاية المؤسسات (COSO) وضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاية أي نظام رقابة.

يتضمن إطار لجنة رعاية المؤسسات ١٧ مبدأ أساسي وخمسة عناصر:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- أنشطة الرقابة
- المعلومات والاتصالات
- المراقبة

تم تحديد وتوثيق الضوابط الرئيسية للرقابة الداخلية على التقارير المالية التي تغطي كل من المبادئ السبعة عشر والعناصر الخمس. ونتيجة لذلك، قامت الإدارة بتبني أهداف البيانات المالية الخمس التالية:

- الوجود / الحدوث– الموجودات والمطلوبات موجودة فعلياً، والمعاملات قد حدثت.
- الاكتمال– تم تسجيل جميع المعاملات، تتضمن البيانات المالية أرصدة الحسابات.
- التقييم / القياس – تم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالقيمة المناسبة.
- الحقوق والواجبات والملكية – تم تسجيل الحقوق والواجبات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات.
- العرض والافصاح – تم التصنيف والافصاح وعرض التقارير المالية بشكل مناسب.

مع ذلك، فإن أي نظام رقابة داخلية، بما في ذلك نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية، وبغض النظر عن مدى جودة تصميمه وتشغيله، لا يمكن أن يوفر سوى ضمان معقول، وليس مطلق، بأن أهداف نظام الرقابة هذا قد تم الوفاء بها. على هذا النحو، قد لا تمنع افصاحات الرقابة والإجراءات أو أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية جميع الأخطاء والاحتيالات.

الوظائف المتضمّنة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ الضوابط الرئيسية ضمن نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وظائف العمل ووظائف البنى التحتية مع المشاركة في مراجعة دقة السجلات التي تكمن وراء البيانات المالية. ونتيجةً لذلك، يتضمن عمل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية الموظفين القائمين على وظائف مختلفة في المؤسسة.

الضوابط الخاصة بتقليل خطر الأخطاء في التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط الداخلية والإجراءات التي تهدف إلى تقليص مخاطر الأخطاء في البيانات المالية. يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل الضوابط:

- المستمرة أو الدائمة بطبيعتها مثل الإشراف ضمن السياسات والإجراءات المكتوبة أو توزيع المهام،
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية،
- ذات طبيعة الوقاية أو الكشف،
- يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها. تشتمل الضوابط التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية على عناصر التحكم بالمنشأة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل التحكم في الولوج إلى الأنظمة ، في حين يمكن أن تكون الرقابة ذات تأثير مباشر، مثال تسوية الأرصدة والتي تؤثر بشكل مباشر على بيان المركز المالي.
- ذات ميزة العمل بشكل تلقائي و / أو المكونات اليدوية. الضوابط التي تعمل بشكل تلقائي هي وظائف رقابة ضمن عمليات النظام مثل فرض تطبيق توزيع المهام ومراجعة اكتمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل الترخيص بالمعاملات

تقييم تصميم وتطبيق وفاعليّة تشغيل نظام الرقابة الداخلية

قامت الإدارة بتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية للمجموعة كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ باستخدام المعايير المحددة في إطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO). تضمن ذلك تقييم الضوابط الرئيسية ضمن مختلف إجراءات العمل بما في ذلك ضوابط الخزينة وودائع العملاء والقروض والسلف وإيرادات العمولات والتقارير المالية بالإضافة إلى ضوابط على مستوى إدارة المؤسسة والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات وضوابط الإفصاح.

وبناء على نتائج التقييم، استنتجت الإدارة أن المجموعة تمتلك نظاماً فعالاً للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ استناداً إلى المعايير المحددة في إطار لجنة رعاية المؤسسات (COSO) وسياسة المجموعة حول الرقابة الداخلية على التقارير المالية.

٣-١١ الإجراءات المتبعة من قبل البنك لمعالجة أوجه القصور في نظام الرقابة الداخلية

تتم إدارة فعالية الإطار التنظيمي للرقابة وكفاية الالتزام به من خلال الأدوات الرقابية التالية:

- التقييم الذاتي للضوابط الرقابية والمخاطر أو ما يُعرف اختصاراً بـ "RCSA". تجري هذه العملية على أساس سنوي
- مؤشرات المخاطر الرئيسية (يبلّغ عنها ضمن عملية المراجعة الفصلية للمخاطر)
- الإجراءات الخاصة بإدارة الأزمات
- عملية التدقيق الداخلي المستقل

إن بنية الإطار الرقابي تتطلب المراقبة المستمرة على فعالية الضوابط من خلال تعيين مسؤول واحد عن المخاطر في كل إدارة للتنسيق مع إدارة المخاطر التشغيلية، وتقوم إدارة التدقيق الداخلي بإجراء مراجعات دورية ومنتظمة لضمان سير العملية بشكل فعّال.

يتولى مجلس الإدارة مسؤولية التأكد من نشر الثقافة الرقابية المناسبة في كافة أقسام البنك وإداراته كما يشرف على تقيّد جميع المعنيين بالإطار التنظيمي ذات الصلة وذلك من خلال التقارير المرفوعة إليه من أجهزة الرقابة الداخلية (إدارة متابعة الالتزام وإدارة المخاطر وإدارة التدقيق الداخلي).

تتولى الإدارة العليا مسؤولية تسهيل تطبيق الإطار التنظيمي للرقابة ومعالجة المسائل المرتبطة بالمخاطر.

تضمن الإدارة العليا عمل جميع الضوابط الرقابية بشكل فعّال في كافة الأوقات وتقوم بالتنسيق مع إدارات الأعمال وإدارات الدعم والعمليات المصرفية وإدارة المخاطر التشغيلية وإدارة متابعة الالتزام والتدقيق الداخلي لإيجاد الحلول المناسبة وفي الوقت المناسب لأوجه القصور في الضوابط الداخلية التي يتم اكتشافها من قبل أجهزة الرقابة الداخلية.

تشارك إدارة التدقيق الداخلي باستمرار في التحقق والتبليغ عن كفاية الإطار التنظيمي للضوابط الرقابية. وتحدد إدارة التدقيق الداخلي نقاط الضعف الرقابية من خلال عمليات التدقيق الدورية التي تجريها وتقوم الإدارة العليا بموافاتها بخطة العمل التي تسير عليها مقرونة بالموعد النهائي المتوقع لمعالجة المشكلة. تحدّد خطة العمل الأولويات لاتخاذ التدابير التصحيحية بالاستناد إلى خطورة الثغرات الرقابية ومدى تأثيرها المحتمل على البنك ويتم إعداد تقارير شهرية حول التقدم المحرز على هذا الصعيد ومشاركتها مع الرئيس التنفيذي للمجموعة كما ترفع تقارير حول المسائل الرئيسية إلى لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كل شهرين.

حتى ٣١ ديسمبر ٢٠١٩ لم تحدد أوجه خلل في نظام الرقابة الداخلية ولم تقع حالات طوارئ قد يكون لها تأثير سلبي جوهري على المركز المالي للبنك.

لمزيد من التفاصيل حول إجراءات إدارة المخاطر والرقابة الداخلية، يرجى مراجعة القسم المعنون «إدارات الرقابة الداخلية ووحدات الدعم» في التقرير السنوي أدناه الذي يشكل تقرير الحوكمة موضوع هذا المستند جزءاً لا يتجزأ منه.

٣-١٢ المخالفات والجزاءات

لم توجد مخالفات أو جزاءات تم توقيعها على الخليجي ضمن المعنى المحدد في الفقرة (٢) من المادة (٤) من نظام حوكمة الشركات الصادر عن هيئة قطر للأسواق المالية أو من شأنها أن تؤثر على مركزه المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

٣-١٣ التزام الشركة بقواعد الإفصاح والإدراج

التزم الخليجي في العام ٢٠١٩ التزاماً كاملاً بكافة متطلبات الإفصاح والإدراج المنصوص عليها في الأنظمة والقوانين ذات الصلة. لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة الفقرة ٢-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

٣-١٤ الدعاوى القضائية

في العام ٢٠١٩ لم ترفع أي دعوى جوهرية ضد الخليجي. ثمة دعاوى قضائية أمام المحاكم كان البنك قد باشرها ضد عدد من العملاء لتخلّفهم عن سداد القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة لهم حرصاً على تحصيل أمواله وحماية حقوقه وحقوق المساهمين والمودعين ولا تزال تحت سير العدالة ويتم التعامل معها وفقاً لقوانين السرية المصرفية المقررة من مصرف قطر المركزي.

٣-١٥ معاملات الأطراف ذوي العلاقة

يرجى مراجعة القسم المعنون « تضارب المصالح والشفافية ومعاملات الأطراف ذوي العلاقة » من الفقرة ٢-٤ من هذا التقرير بعنوان «في ما يخصّ الإفصاح والشفافية».

٣-١٦ تقرير مجلس الإدارة حول تقييم التزام الشركة بقوانين الحوكمة

إن مجلس الإدارة وبناء على ما تقدّم من معلومات في التقرير أعلاه وبعد التدقيق والتقييم وفقاً للآليات والإجراءات الداخلية يخلص إلى أن البنك ملتزم، في جميع النواحي الجوهرية، بتطبيق متطلبات قوانين الحوكمة المشار إليها بصدر هذا التقرير للسنة المالية المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠١٩.

الشيخ حمد بن فيصل بن ثاني آل ثاني
رئيس مجلس الإدارة

عبدالله المسند
رئيس لجنة الحوكمة والترشيحات والمكافآت

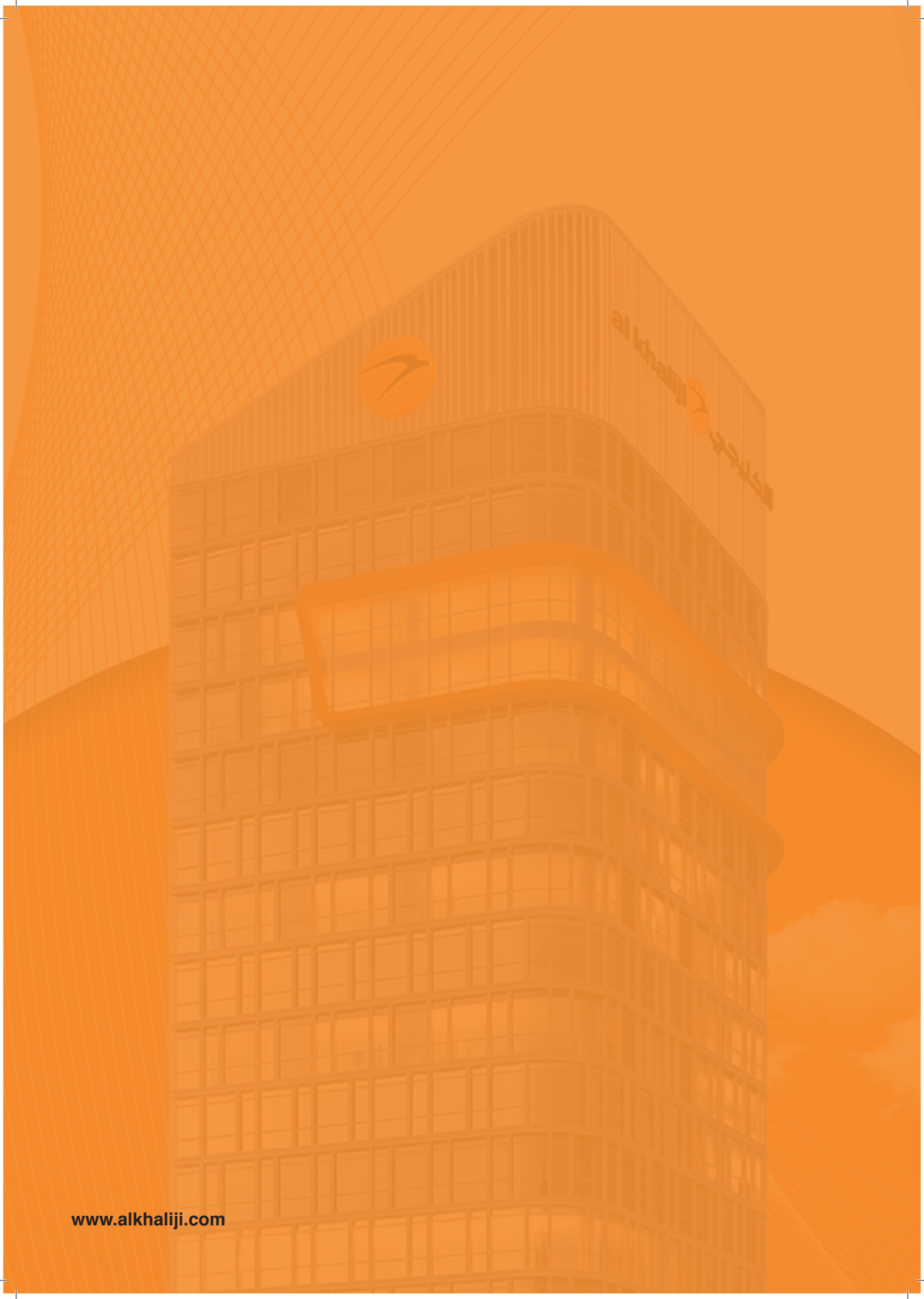

www.alkhaliji.com